

8 جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء ببومرداس

تحت إشراف الأستاذ
بعداش عبد الكريم

من إعداد الطالبتين:
إغيل عامر وافيا
إيدير ليندة

الله أكبر
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
سر من أسر
الغيب

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك نحمدك ونشكرك إلهي على ما نحن عليه اليوم.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ومصدقاً لقوله تعالى: " وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

لا يسعنا بعد إتمام هذا العمل المتواضع إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للوالدين الكريمين على دعمهم ودعائهم لنا طيلة مسيرتنا الدراسية.

كما نتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور " بعداش عبد الكريم " الذي قبل تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل فله أخلص التحية وأعظم تقدير على كل ما قدمه لنا من التوجيهات والإرشادات القيمة التي أمدّها لنا في سبيل نجاح هذا العمل وعلى كل الوقت الذي خصصه لإثراء معارفنا فبارك الله فيه وجعلها في ميزان حسناته.

نتقدم بالشكر الخاص للمؤطر في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء السيد " لازيرو توفيق " الذي لم يبخل علينا واستقبلنا أحسن استقبال وقدم لنا يد المساعدة ولم يبخل علينا رغم الضغوطات التي تواجهه فبارك الله فيه. ولا ننسى مساعدته "سارة" التي كانت توجهنا وتساعدنا مشكورة جزيل الشكر. إلى كافة الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين ساهموا في تكويننا لنصل إلى هذا المستوى، كما ندعو للأستاذ "براغ محمد" بالرحمة والمغفرة كان نعم الأستاذ.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي إلى كل الصديقات والذين مدوا لنا يد العون ولو بكلمة طيبة.

جزاكم الله عنا كل خير

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

الحمد لله الذي زين دربي بالعلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى القلب الرحيم الذي رعاني والوجه الباسم الذي رباني والنبع الحنون الذي سقاني من فيض

الحنان إلى أول كلمة نطق بها لساني " أمي الحبيبة".

إلى قرة العين وبلسم الشفاء ومعلمي وقودتي ومثالي في الحياة " أبي العزيز".

إلى من ساندتني وشاركتني عناء هذا العمل صديقتي الغالية " ليندة"

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع صديقاتي وفقهن الله.

ورفيا

إهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

الحمد والشكر لله الذي ألهمني الصبر لإتمام هذا العمل المتواضع والذي وفقني للنجاح والتفوق

في كامل مسيرتي الدراسية

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من كل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر

والإصرار إلى من بذل الغالي والنفيس منه استمدت قوتي واعتزلي بذاتي "أبي الغالي"

إلى نبراس العطاء ونبع الحنان ولبسم الروح وشفاء الجروح معلمتي وقودتي في الحياة "أمي

الحبيبة"

إلى من تقاسمت معهم الحياة "أخي وأختاي الأعزاء" حفظهم الله ورزقهم كل خير

إلى من ساندتني وشاركتني عناء هذا العمل صديقتي الحبيبة "وافيا"

إلى كل صديقاتي وفقهن الله.

لينرة

المخلص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على جوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي، حيث أن التدقيق الداخلي نوع من العمليات الرقابية التي تقوم بها المؤسسة لمساعدتها لتسطير وبلوغ أهدافها، أما الأداء المالي يعتبر مؤشر لقياس نجاح أو فشل المؤسسة والتشخيص السليم لصحتها المالية. إذ يعتبر وجود تدقيق داخلي فعال في المؤسسة من شأنه أن يعزز الجودة على مستوى الأداء والمؤشرات من خلال إعطاءها مصداقية أكثر وموثوقية أعلى.

ومن أجل إبراز العلاقة بين المتغيرين قمنا بدراسة ميدانية بمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء "بومرداس" والتي تتوفر على مصلحة للتدقيق المالي الداخلي تقوم بمراقبة ومتابعة سير عمليات المؤسسة.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية كبيرة وأداة من الأدوات التي تساعد في اتخاذ القرارات والعمل على تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي.

Résumé :

Cette étude vise à démontrer le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la performance financière de l'institution économique, en identifiant les aspects de l'audit interne et de la performance financière, l'audit interne étant un type de processus de contrôle mis en œuvre par l'institution pour aider il atteint ses objectifs. Quant à la performance financière, il est considéré comme un indicateur pour mesurer le succès ou l'échec d'une organisation et un bon diagnostic de sa santé financière. On considère que la présence d'un audit interne efficace dans l'institution améliorerait la qualité au niveau des performances et des indicateurs en lui donnant plus de crédibilité et une plus grande fiabilité.

Afin de mettre en évidence la relation entre les deux variables, nous avons mené une étude de terrain au Centre d'études et de services technologiques pour l'industrie des matériaux de construction « Boumerdes », qui dispose d'un service d'audit financier interne qui contrôle et suit les opérations de l'organisation.

Grâce à notre étude, nous avons conclu que l'audit financier interne est une fonction d'une grande importance et un outil qui aide à prendre des décisions et à travailler à l'amélioration des performances financières.

Mots clés : audit interne, performance financière, indicateurs performance financière.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
III	شكر وتقدير
IV	الإهداء
IIIV	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
XIII	قائمة الجداول والأشكال
XIV	قائمة الملاحق والاختصارات
أ - و	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول التدقيق المالي الداخلي
03	المطلب الأول: نشأة التدقيق وتعريفه
03	الفرع الأول: نشأة التدقيق
05	الفرع الثاني: تعريف التدقيق
06	المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي الداخلي وأنواعه
06	الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي
07	الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي
09	المطلب الثالث: وظائف التدقيق الداخلي وخدماته
09	الفرع الأول: وظائف التدقيق الداخلي
09	الفرع الثاني: خدمات التدقيق الداخلي
10	المطلب الرابع: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي
10	الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي
11	الفرع الثاني: أهمية التدقيق الداخلي

13	المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
13	المطلب الأول: تعريف الأداء و الأداء المالي وأهميته
13	الفرع الأول: تعريف الأداء
13	الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي
14	الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي
15	المطلب الثاني: مصادر البيانات المستعملة في قياس الأداء المالي
15	الفرع الأول: مصادر خارجية
16	الفرع الثاني: مصادر داخلية
20	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي
20	الفرع الأول: مؤشرات قياس التوازن المالي والمديونية
25	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية والمردودية
28	الفرع الثالث: مؤشرات قياس النشاط
30	المطلب الرابع: مراحل إنجاز عملية تقييم الأداء المالي
32	المبحث الثالث: إجراءات التدقيق المالي الداخلي وعلاقته بالأداء المالي
32	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
32	الفرع الأول: العوامل الداخلية
34	الفرع الثاني: العوامل الخارجية
34	المطلب الثاني: علاقة التدقيق المالي الداخلي بمؤشرات الأداء المالي
34	الفرع الأول: أهم إجراءات تدقيق عناصر الميزانية
41	الفرع الثاني: أهم إجراءات تدقيق عناصر الإيرادات و الأعباء
45	الفرع الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بمؤشرات الأداء المالي
47	خلاصة الفصل
48	الفصل الثاني: دراسة حالة في مؤسسة الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء ببومرداس
49	تمهيد

50	المبحث الأول: تقديم مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء
50	المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة المستقبلية
50	الفرع الأول: تعريف المؤسسة المستقبلية
51	الفرع الثاني: مهام ونشاطات المؤسسة المستقبلية
52	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المستقبلية
56	المطلب الثالث: تنظيم مصلحة التدقيق المالي في المؤسسة
57	المبحث الثاني: واقع التدقيق المالي الداخلي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء
57	المطلب الأول: مسار وعوائق التدقيق الداخلي في المركز
57	الفرع الأول: مسار التدقيق الداخلي في المركز
61	الفرع الثاني: العوائق التي تواجه التدقيق الداخلي في المركز
62	المطلب الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي لبعض عناصر الميزانية في المركز
62	الفرع الأول: تدقيق حسابات الأصول
63	الفرع الثاني: تدقيق حسابات الخصوم
64	المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي في مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد البناء
64	المطلب الأول: ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي ذات الصلة بمؤشرات الأداء المالي
64	الفرع الأول: ملاحظات المدقق الداخلي ذات الصلة بمؤشرات الأداء المالي
65	الفرع الثاني: توصيات المدقق الداخلي ذات الصلة بمؤشرات الأداء المالي
66	المطلب الثاني: عرض ميزانية وجدول النتائج لسنة XXX
66	الفرع الأول: عرض البيانات المالية المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي لسنة XXX
68	الفرع الثاني: عرض جدول النتائج لسنة XXX
70	المطلب الثالث: أثر توصيات المدقق الداخلي على بعض مؤشرات الأداء المالي
70	الفرع الأول: الأثر على مؤشرات التوازن المالي والمديونية

73	الفرع الثاني: الأثر على مؤشرات الربحية والمردودية
76	خلاصة الفصل
77	الخاتمة
81	قائمة المراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق والهدف منه	04
02	مسار التدقيق الداخلي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء	59
03	برنامج التدقيق السنوي لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء لسنة 2024	60
04	عناصر الأصول قبل وبعد التدقيق لسنة xxx	67
05	عناصر الخصوم قبل و بعد التدقيق لسنة xxx	68
06	جدول النتائج قبل وبعد التدقيق لسنة xxx	69
07	حساب مؤشرات التوازن المالي قبل وبعد التدقيق	70
08	حساب نسب السيولة قبل وبعد التدقيق	71
09	حساب نسب المديونية قبل وبعد التدقيق	72
10	حساب مؤشرات الربحية قبل وبعد التدقيق	73
11	حساب نسب المردودية قبل وبعد التدقيق	74

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	أنواع التدقيق الداخلي	09
02	مراحل إنجاز عملية تقييم الأداء المالي	31
03	الهيكل التنظيمي لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء	55

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	برنامج التدقيق السنوي لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء لسنة 2024.	86
02	ميزانية الأصول لسنة ن/ن-1 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء	87
03	ميزانية الخصوم لسنة ن/ن-1 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.	88
04	جدول النتائج لسنة ن/ن-1 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.	89
05	ميزانية الأصول لسنة ن-1/ن-2 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء	90
06	ميزانية الخصوم لسنة ن-1/ن-2 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.	91
	جدول النتائج لسنة ن-1/ن-2 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.	92

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة اللاتينية	الدلالة باللغة العربية
AAA	Association Accounting American	الجمعية المحاسبية الأمريكية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين

مقدمة

مقدمة

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي تحديات مالية متزايدة تستدعي تحسين الأداء المالي لضمان نجاحها واستمراريتها في السوق. ويعتبر التدقيق المالي الداخلي أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف، حيث أنه عملية مستقلة وموضوعية تهدف إلى تقييم وتحسين فعالية وكفاءة إدارة المخاطر والعمليات داخل المؤسسة. يتضمن التدقيق الداخلي تقييم النظم المحاسبية والتحقق من الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها.

أما بالنسبة للأداء المالي، فهو يشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف المالية المرسومة واستخدام الموارد بكفاءة لتحقيق نتائج إيجابية.

بينما التدقيق الداخلي يساعد على تقييم الأداء المالي وتحديد الفرص لتحسين العمليات وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية، أما الأداء المالي فهو يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المالية والعملية بكفاءة.

إشكالية البحث

يعتبر التدقيق المالي الداخلي حديث النشأة مقارنة بالتدقيق الخارجي، إلا أنه يقدم العديد من الخدمات للمؤسسة، حيث أنه أصبح يشمل العديد من المجالات داخل المؤسسة فبسبب الأوضاع السائدة حول المؤسسة بالأخص بيئتها التنافسية وجب على المؤسسة أن تسطر خطط تمكنها من بلوغ أهدافها. ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن إشكالية الدراسة يمكن صياغتها ضمن التساؤل التالي:

- ما هو دور التدقيق الداخلي وكيف يحسن من الأداء المالي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء؟

الأسئلة الفرعية

يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وإلى ما يسعى داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- ما المقصود بالأداء وفيما تتمثل أهم مؤشرات قياسه؟
- ماهي علاقة التدقيق الداخلي بمؤشرات الأداء المالي؟

فرضيات البحث

- في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكن صياغة جملة من الفرضيات لتكون اجابات مبدئية قبل التعمق في الدراسة.
- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية داخل المؤسسة الاقتصادية يسعى إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها.
 - يعتبر الأداء المالي الأداة العاكسة لنشاط المؤسسات حيث يقوم بقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.
 - يؤثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء بومرداس وذلك من خلال الملاحظات والتوصيات والتوجيهات المقدمة من قبل المدقق الداخلي.

أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع كونه ذو علاقة بالتخصص.
- الرغبة الشخصية في إثراء معارفنا العلمية من خلال تدعيمها بدراسة ميدانية في مؤسسة اقتصادية.

أهداف البحث

- إبراز ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية نظرا لأهميته البالغة.
- إظهار مفهوم الأداء المالي ومدى تأثيره بعدة وظائف أخرى من بينها التدقيق المالي الداخلي.
- محاولة إبراز أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي فعليا.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الموضوع في كون التدقيق وظيفة إدارية تحظى بأهمية بالغة في المؤسسات، وباعتبار التدقيق الداخلي أحد أنواعه أصبح من أهم الوظائف التي تعمل المؤسسات على تخصيص قسم مستقل بذاته لدوره في تقييم أداء المؤسسة بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص، من خلال حساب الفجوة ما بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، كما أن الأداء المالي لا تقل قيمته عن قيمة التدقيق الداخلي، كونه عنصرا مؤثرا بصورة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة.

حدود البحث

- الحدود المكانية: مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء-بومرداس- (مصلحة المحاسبة والمالية).

- الحدود الزمانية: من سنة 2021 إلى سنة 2023.

صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا:

- صعوبة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.
- إيجاد صعوبات في الجانب التطبيقي الذي يعتبر العنصر الأكثر تعقيدا، فنظرا لكون موضوعنا ذو طبيعة حساسة فمن الصعب جدا أن نحصل على كامل الحرية في المؤسسة فالمعلومات التي تخص التدقيق الداخلي تعتبر سرية وخاصة بالمؤسسة لذلك كان لابد من فرز هذه المعلومات قبل تقديمها لنا وهذا ما سبب لنا تأخر، بالإضافة إلى كون هذه التقارير والوثائق سرية لم نحظى بفرصة إدراج الكثير منها ضمن الملاحق.

منهج البحث

قمنا بالاعتماد على منهجين أساسيين وهما:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري والذي يمكننا من وصف الجوانب النظرية للموضوع وتكوين صورة عن الظاهرة المدروسة وشرح مكونات الموضوع.
- دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة، والمعلومات المقدمة من طرف المدقق الداخلي للمؤسسة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع دور التدقيق المالي الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن بينها نتطرق لما يلي:

- دراسة بلعالم عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية - دراسة ميدانية - استبيان بولايتي ورقلة والأغواط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 / 2015، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في الجزائر، وإبراز الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي، وكذا التعرف على أهم المؤشرات المعتمدة في المؤسسات المصرفية لتقييم أدائها المالي وهذا للإجابة على الإشكالية المطروحة: " فيما يتمثل دور التدقيق

الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المصرفية؟". حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استبيان بولايي ورقلة والأغواط.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم الوظائف بالمؤسسة خاصة في المجال المالي بالنسبة للبنوك. وكذا يساهم في تقديم خدمات للإدارة بخلاف التقارير المالية السنوية.

➤ دراسة شادري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة سونلغاز، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في مجال تقييم الأداء والإلمام بأهمية مراجعة القوائم المالية للمساهمة في تقييم الأداء عن طريق القوائم المالية وهذا لحل الإشكالية المطروحة: " إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة؟" حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي التحليلي بالإضافة إلى منهجي الاستقراء والاستنتاج وذلك بدراسة حالة سونلغاز.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن: نظام الرقابة الداخلية يعتبر من بين الأدلة القوية لبناء تقرير المراجعة المالية الداخلية، وتقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي تقوم به الإدارة المالية والمراجع المالي الداخلي.

➤ دراسة بكة تقي الدين، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2017/2018، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا لحل الإشكالية المطروحة: " ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟". وهذا من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في منطقة حاسي مسعود بولاية ورقلة. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي لترجمة المعلومات النظرية في الجانب التطبيقي وذلك بدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها أن التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية يتوافق مع معايير التدقيق الداخلي وأن الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي واستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة يلعبان دورا مهما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتوجيهها نحو النجاح.

➤ محمد أمين محمداتني، وسيم بوعشة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع عبيدي خلال الفترة (2013/2014)، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2017، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وهذا لحل الإشكالية التالية: " ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية؟". وهذا من خلال دراسة حالة في مجمع عبيدي خلال الفترة 2013/2014 بولاية قالمة. حيث اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على دراسة حالة لمجمع عبيدي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي المتمثل في تحديد نقاط القوة والضعف والسعي لتحسين أداء المؤسسة والارتقاء بها.

تتميز دراستنا عن الدراسات السالفة الذكر بعنصر أساسي وجوهري كونها - الدراسة الحالية - أخذت في الاعتبار آثار توصيات المدقق المالي الداخلي على العناصر الأساسية في حساب مؤشرات الأداء المالي، ثم حساب قيم ونسب هذه الأخيرة قبل وبعد توصيات المدقق الداخلي، مما سمح بإبراز تلك الآثار بطريقة قيمية و/أو نسبية. وهذه الطريقة - في تقديرنا - لم تعتمد أي دراسة سابقة.

هيكل البحث

بهدف التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ومن أجل اختبار مدى صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث من خلاله أدرجنا ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول عموميات حول التدقيق الداخلي، أما المبحث الثاني فخصصناه للإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وفي المبحث الثالث قمنا بعرض إجراءات التدقيق الداخلي وعلاقته بالأداء المالي.

الفصل الثاني: وهو الفصل التطبيقي للدراسة، الذي كان عبارة عن دراسة حالة في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء فرع بومرداس، حيث من خلال المبحث الأول تطرقنا للتقديم العام للمؤسسة، ومن خلال المبحث الثاني ذكرنا واقع التدقيق الداخلي في المركز، أما المبحث الثالث فقمنا من خلاله بالتطرق لأثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي في المركز.

واختتمنا هذا البحث بخاتمة تضمنت أهم الأفكار التي احتواها ذات البحث ثم عرض النتائج المتوصل إليها وبعض الاقتراحات التي ارتأينا تقديمها في حدود ما أتيح لنا من بيانات عن المؤسسة التربص.

**الفصل الأول: الإطار النظري
للتدقيق المالي الداخلي والأداء
المالي في المؤسسة الاقتصادية**

تمهيد

يعتبر التدقيق من الوظائف المهمة والأساسية في المؤسسة نظرا للدور الذي يلعبه في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وهو يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها وينقسم إلى عدة أنواع من بينها التدقيق المالي الداخلي.

يعد التدقيق المالي عملية تقييمية تستقصي مدى فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية الإدارية داخل المؤسسة، ويهدف هذا التدقيق إلى تحسين الرقابة الداخلية وتطوير الأداء العام للمؤسسة وتحسين الأداء المالي لها.

فالتدقيق الداخلي أحد الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة للوصول إلى الأداء الجيد الذي يعتبر شرط أساسي لتأمين بقاء المؤسسة في بيئتها والتي تحدد مؤشرات درجة أمان المؤسسة.

لذلك فالغرض من هذا الفصل هو عرض الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هما:

- المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي وعلاقته بالأداء المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي

إن التدقيق يسعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة والمالية ومن فروع التدقيق الداخلي الذي يعد جزءاً حيوياً من عمليات الرقابة الداخلية لأي مؤسسة وهو يهدف إلى تقييم وتحسين فعالية وكفاءة استخدام الموارد المالية والإدارية والبشرية.

المطلب الأول: نشأة التدقيق وتعريفه

نشأت فكرة التدقيق من ضرورة التحقق من صحة السجلات المالية والتأكد من عدم وجود تزوير أو تلاعب فيها. يعد التدقيق عملية أساسية تهدف إلى تقييم ومراقبة العمليات المالية في المؤسسات والشركات، بهدف ضمان النزاهة والدقة في التقارير المالية التي تُعد وتُصدر.

الفرع الأول: نشأة التدقيق المالي

يعد التدقيق علماً من العلوم الاجتماعية ومهنة تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته لذا كانت نشأة التدقيق مستمدة من حاجة الإنسان إلى التحقق والتأكد من مدى صحة وسلامة البيانات المالية والمحاسبية التي يستند إليها في اتخاذ قراراته، أياً كانت تلك القرارات على اختلاف أنواعها ودرجة تعقيدها.

وقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق أولاً لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات، للوقوف على معنى صحتها وكذا نجد كلمة تدقيق "Audit" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire"¹.

ثم توسع نطاق التدقيق ليشمل وحدات القطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصاً بعد تطور المحاسبة والتدقيق مع اعتماد على نظام القيد المزدوج في عام 1434، حيث أدى انتشار هذا النظام إلى تطور المحاسبة والتدقيق وبسبب اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال التي تقوم على انفصال الملاك عن الإدارة، زادت الحاجة إلى تعيين مدققي حسابات لمراقبة أعمال الإدارة.

أول منظمة مهنية للتدقيق ظهرت في مدينة فينسيا بإيطاليا عام 1581 باسم كلية "Roxonati" حيث أصبحت عضويتها شرطاً لمزاولة مهنة التدقيق وفي عام 1969 اتجهت الدول الأخرى نحو تنظيم هذه المهنة، حيث كانت لبريطانيا دوراً رائداً في هذا التنظيم حيث أسست جمعية المحاسبين القانونيين في عام 1854 بعد

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص، ص 17، 18.

صدر قانون صدور الشركات البريطاني في عام 1862 الذي ينص على ضرورة إجراء عمليات التدقيق لحماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم. بعد ذلك انضمت العديد من الدول لتنظيم هذه المهنة مما جعلها لا غنى عنها في العالم الحديث.

في الدول العربية كان لمصر الدور الرائد في تنظيم مهنة التدقيق حيث بدأت مزاولتها دون تنظيم حتى عام 1909 وتبعتها دول عربية أخرى. أما في الجزائر فتأخر تنظيم مهنة التدقيق بشكل كبير نظرا لسيطرة الدولة على القطاع الاقتصادي. وظلت المهنة غير منظمة حتى صدور القانون 08/91 الذي نظم ممارسة المهنة.

يمكن حصر نشأة التدقيق وتطوره التاريخي حسب مختلف المراحل التاريخية في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: التطور التاريخي للتدقيق والهدف منه

المدة	الأمور بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطورية الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأصول
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب	منع الغش ومعاينة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيده مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة و الاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص، ص 7، 8.

الفرع الثاني: تعريف التدقيق المالي

إن التدقيق بمعناه البسيط لا يعدو أن يكون عملاً يقوم به أفراد للتأكد من صحة أداء عمل أفراد آخرين، وعليه لا بد أن يؤدي بشكل يراعي أسساً معينة ويتم التدقيق في ضوء تلك الأسس وينبغي أن يكون الشخص القائم بالتدقيق غير الشخص الذي قام بالتنفيذ وأن يكون على قسط وافر من العلم والدراسة بطبيعة العمل وكيفية القيام به حتى يتسنى له الحكم على مدى صحة القيام به وإلا انتفت الحاجة من التدقيق¹.

➤ عرف "BONNAULT" ET "GERMOND" التدقيق على أنه: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصادقية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة. وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ومدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات المالية والوضعية المالية للمؤسسة"².

➤ وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية "AAA" التدقيق على أنه: "عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولا كاملاً، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية"³.

➤ عرف خالد أمين عبد الله التدقيق على أنه: "فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة"⁴.

➤ وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه: "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استناداً على معايير التقييم، وتقدير مصادقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"⁵.

¹ عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، الموصل، العراق، 1999، ص 11.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ محمد الفيومي، عوض لبيب، المراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998، ص 11.

⁴ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 9، 10.

⁵ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

➤ نجد أيضا تعريف للتدقيق أكثر شمولية و يتلاءم مع كل التطورات في مجلاته: "هو عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة و القرائن، بشكل موضوعي، والمتعلقة بنتائج المادة محل التدقيق، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"¹.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا إيجاز تعريف التدقيق بأنه عملية تقييم وفحص دقيق للسجلات المالية والمعلومات المالية للشركة أو المؤسسة، بهدف التأكد من صحة تلك التقارير والامتنال للمعايير المحاسبية المعتمدة، كما يشمل توصيات لتحسين الرقابة في المؤسسات وزيادة الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية.

المطلب الثاني: تعريف التدقيق الداخلي وأنواعه

ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية واهتمام الإدارة بضرورة التعرف على مدى كفاءة الأداء داخل المؤسسات ومدى تنفيذها لسياساتها وتوجيهاتها. وهذا ما أدى إلى وجود العديد من أنواع التدقيق الداخلي وصعوبة وضع حدود فاصلة لأنواعه بسبب شموليته لكافة عمليات المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي

أدت كثرة اهتمام الهيئات الدولية والباحثين بالتدقيق المالي الداخلي إلى وفرة التعاريف الخاصة به مع اختلاف مضمونها وزاوية رؤيتهم له، وفيما يلي سنقوم بإدراج بعض تعاريف التدقيق المالي الداخلي حيث:

عرفه معهد المدققين الداخليين "IIA" في جوان 1999: "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يمنح المنظمة ضمانا على درجة جودة عملياتها ويقدم نصائح لتحسينها ويساهم في خلق القيمة المضافة، وهي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها، من خلال نهج منظم ومنهجي، لعمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها"².

عرفه خالد أمين عبد الله بأنه مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع، تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول و ممتلكات المشروع³.

¹ نصر صلاح محمد، نظرية المراجعة، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للطباعة والنشر والترجمة، ليبيا، 2011، ص 158.

² Jacques Renard, Préface de Luis Gallois, « **Théorie et pratique de l'audit interne** », 7 édition, Éditions d'organisation EYROLLES, Paris, 2010, p73.

³ خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 181.

كما عرف أيضا بأنه: "نشاط تقيمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا كما أنه رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى¹.

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن التدقيق المالي الداخلي نشاط مستقل وموضوعي يقوم به أشخاص مؤهلين تابعين للمؤسسة بغرض التحقق من تطبيق كافة السياسات المالية والإدارية وفق المعايير المطلوبة، وكذا التحقق من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومنه فإن عملية التدقيق المالي الداخلي هي وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة كونها تقيم السياسات والخطط المرسومة، مما يساعد المؤسسة في الوصول لأهدافها المنشودة و تحسين أدائها المالي وهذا عن طريق التقييم بطريقة منظمة وممنهجة لعمليات إدارة المخاطر و الرقابة والحوكمة.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق المالي الداخلي جزء من التدقيق المالي، وهذا الأخير هو جزء من التدقيق أو المراجعة بصفة عامة. وفي هذا العنوان سنكتفي بعرض أنواع التدقيق المالي الداخلي فقط، دون الخوض في باقي أنواع التدقيق الخارجة عن موضوع بحثنا هذا.

من أنواع التدقيق المالي الداخلي الأكثر استعمالا في المؤسسات الاقتصادية نجد التدقيق المالي الداخلي الشامل، وتدقيق الالتزام، والتدقيق الداخلي التشغيلي.

أولاً: التدقيق المالي الداخلي الشامل

يعد التدقيق المالي جزءاً أساسياً من التدقيق الداخلي، حيث يهدف إلى مراجعة وتتبع القيود المحاسبية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وتحقيق صحتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية والسياسات الإدارية. يهدف التدقيق المالي أيضاً إلى حماية الأصول من فقدان أو الاختلاس، وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك لتقديم بيانات مالية دقيقة وموضوعية تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

ثانياً: تدقيق الالتزام

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالحصول على أدلة تدقيقية وتقييمها من أجل تحديد مدى التزام بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة ذات العلاقة. وهذه القواعد أو القوانين أو الشروط قد يكون

¹ وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي تطبيقي)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 11.

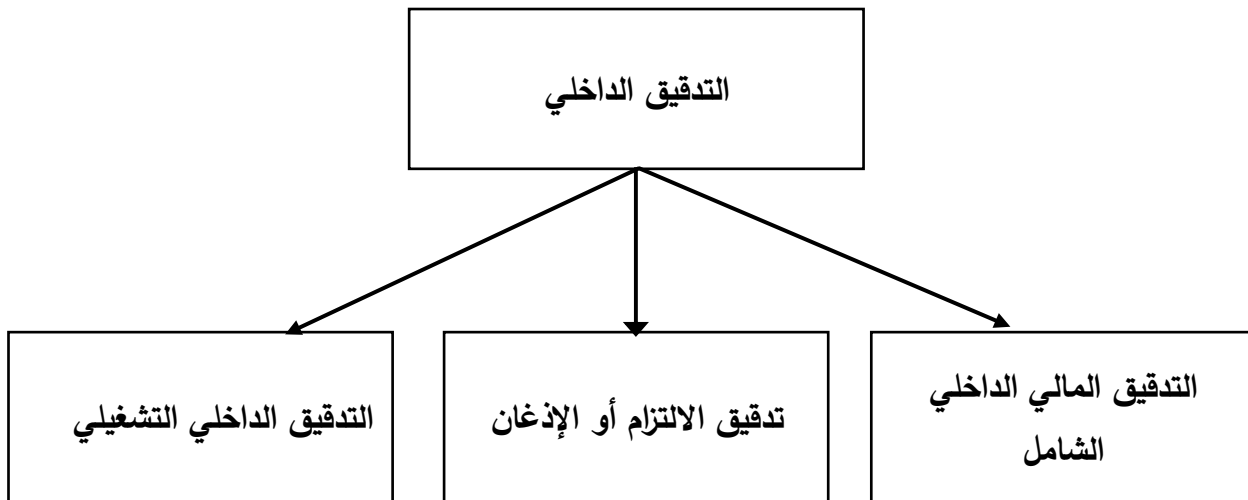
مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة، وعادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة إلى الجهة التي وضعت القواعد أو الشروط، وقد يشتمل التقرير على ملخص بالاستنتاجات ومدى الالتزام بالقواعد أو الشروط¹.

ثالثاً: التدقيق الداخلي التشغيلي

هذا النوع من التدقيق يتضمن الحصول على أدلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة وتقييمها من أجل الحكم على كفاءة وفعالية هذه الأنشطة مقارنة مع الأهداف المحددة، ثم تقديم التوصيات التي يراها المدقق ضرورية، ويطلق على هذا النوع أحياناً التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء².

فهو تدقيق شامل للهيكل التنظيمي داخل المؤسسة للتأكد من كفاءته وفاعليته وملائمته من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم حجم وكفاءة الأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة عن طريق تلك الوظائف³.

الشكل رقم 01: أنواع التدقيق الداخلي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الأنواع المذكورة أعلاه.

¹ علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات على ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2015، ص 30.

² نفس المرجع السابق، ص 30.

³ وليد الخيالي، مجدي الجعبري، التدقيق الداخلي كأداة من أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية، مجلة الأكاديمية العربية، الدانمارك، العدد 24، 2020، السنة الثانية عشر، ص 6.

المطلب الثالث: وظائف التدقيق الداخلي وخدماته

يعتبر التدقيق الداخلي من بين أساسيات المؤسسة فهو يقوم بعدة وظائف لضمان الوصول إلى المصادقية، إضافة إلى أنه يقدم خدمات جلية ومهمة للمؤسسة.

الفرع الأول: وظائف التدقيق الداخلي

تعتبر وظائف التدقيق الداخلي من الوظائف الأساسية في المؤسسة، وتساهم في تعزيز فعالية وكفاءة الإدارة، نوجز هذه الوظائف فيما يلي:

أولاً: الفحص

يشير إلى العملية التي يقوم بها فريق التدقيق الداخلي لتقييم النظام الداخلي للشركة.

- يتضمن الفحص، فحص الوثائق والسجلات المالية والعمليات للتأكد من أنها تتم بما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة.
- يهدف الفحص إلى تحديد التغيرات والمخاطر وتقديم توصيات لتحسين العمليات وزيادة كفاءة النظام الداخلي.

ثانياً: التقييم

هو تقييم شامل للعمليات المالية والتشغيلية في منظمة ما، بغرض تحديد مدى فعالية وكفاءة هذه العمليات وتحديد المخاطر المالية والتشغيلية. يشمل التقييم تقييم الأداء والامتثال والاستمرارية والتحسين المستمر.

ثالثاً: مراقبة التنفيذ

هي عملية مراقبة وتنفيذ التوصيات والتغيرات التي تم اقتراحها كنتيجة لعمليات التدقيق السابقة. تهدف مراقبة التنفيذ إلى ضمان تنفيذ الإجراءات والتوصيات بشكل صحيح وفعال، للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة.

الفرع الثاني: خدمات التدقيق الداخلي

يقدم التدقيق الداخلي عدة خدمات داخل المؤسسة كونه وظيفة أساسية فيها وارتباطه الوثيق بالإدارة العليا وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي¹:

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2000، ص، ص 127، 128.

أولاً: خدمات وقائية

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشأة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهذر (الإسراف) وضبط السياسات المختلفة في الشركة (الإدارية، الإنتاجية، المالية ...) من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

ثانياً: خدمات تقييمية

وتتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع، وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي.

ثالثاً: خدمات إنشائية

وتتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة الشركة بتوفير البيانات الملائمة. في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل الشركة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

رابعاً: خدمات علاجية

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه والخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع.

المطلب الرابع: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي

مع تطور التدقيق الداخلي تطورت معه أهدافه وزادت أهميته بالنسبة للمؤسسة في تحسين من جودة أعمالها وتحسين والارتقاء بالأداء وزيادة فرص نجاحها.

الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي

تطورت أهداف التدقيق المالي الداخلي مع مرور الوقت، حيث اختلف مفهومه ليتمكن من التمييز بين الأهداف التقليدية والحديثة.

في البداية، كانت الأهداف التقليدية تتمحور حول اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وكانت تقتصر على التحقق من سلامة السجلات والبيانات المالية. ثم تطورت الأهداف لتشمل جوانب تقييمية ووقائية وإنشائية، وأصبحت ذات طابع تأكيدى واستشاري، مما يضيف قيمة للمؤسسة.

وظيفة التدقيق المالي الداخلي في المؤسسة هي استشارة لمساعدة الإدارة في تخطيط وتنظيم ورقابة الوظائف الأخرى، وليس الهدف منها معاقبة الموظفين، بل التحقق من سلامة تنفيذ السياسات والإجراءات ومدى ملاءمتها وكفايتها لتحقيق أهداف المؤسسة بفعالية أكبر.

ومنه يمكن إبراز أهداف التدقيق المالي الداخلي فيما يلي¹:

أولاً: الحماية

فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة لأجل تحقيق أهدافها. عن طريق تدقيق العمليات المالية في المؤسسة لمساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.

ثانياً: البناء

يهدف إلى اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة، وتقديم النصح والاستشارات للإدارة، كما يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية وسلامة إجراءات حماية الأصول.

ثالثاً: الشراكة

لأجل تحقيق الهدفين السابقين يجب على المدقق الداخلي أن يبني شراكة حقيقية مع جميع العاملين بالمؤسسة، يضمن من خلالها تذليل العقبات التي تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية تعرقل أداء مهامه.

رابعاً: خلق قيمة مضافة

يرتبط تحقيق هذا الهدف بمدى قدرة التدقيق المالي الداخلي على إضافة قيمة للمؤسسة، ولتحقيقها يجب توفر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم، لكيفية جعل النشاط الداخلي نشاطاً مضيفاً للقيمة.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق المالي الداخلي

إن أهمية التدقيق المالي الداخلي تكمن في دوره الفعال كرقابة تساعد المؤسسة ومالكها على تحسين جودة الأعمال وتقييم الأداء، وحفظ ممتلكات وأصول المؤسسة. كما يعتبر التدقيق المالي الداخلي عيناً وأدناً للمدقق الخارجي، وهو أحد أهم آليات التحكم المؤسسي، وتبرز أهميته من خلال العناصر التالية:

¹ فريدة أمزال، عبد الكريم شداي، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة، مجلة الإقتصاد الصناعي "خزارتك"، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص، ص 519، 520.

- يعمل التدقيق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية في المؤسسات العمومية والاقتصادية.
- كونه وسيلة تهدف إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، ومن الأمثلة على ذلك طائفة المديرين، المستثمرين الحاليين والمستقبليين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ونقابات العمال وغيرها¹
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المكتتبة في التقارير، ومن أجل التأكد من صحة ذلك لا بد من سلامة النظام الداخلي، إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المؤسسة ضد السرقة أو الاستخدام الغير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها...²

وما زاد تطورا لأهمية التدقيق المالي الداخلي هو تضافر عدة عوامل نذكر منها³:

- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.
- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

¹ يوسف محمد حسين قوازة، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر، المجلة العربية للبحث العلمي، بلدية الجرش الكبرى، العدد 50، 2022، ص 1398.

² خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي من النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 63.

³ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية- دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وجازم حسن وشركائهم-محاسبون قانونيون- وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت والاستثمارات في الجمهورية اليمنية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص، ص 43، 44.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسة الاقتصادية سواء كانت عامة أو خاصة، صغيرة أو كبيرة تهدف إلى تحقيق الربح من خلال تنظيم مواردها وجهودها، حيث تعتمد المؤسسة على مجموعة من الطرق والمؤشرات لقياس أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف، ويشكل التدقيق المالي الداخلي جزءاً أساسياً من وظائف المؤسسة لتحقيق أداء مميز حيث يساهم في تقييم درجة أمان المؤسسة من خلال التحقيق من دقة المعلومات المالية التي يعتمد عليها لحساب تلك المؤشرات لاتخاذ القرارات.

المطلب الأول: تعريف الأداء والأداء المالي وأهميته

يعتبر الأداء المالي أحد الأسباب التي تستخدمها معظم المؤسسات الاقتصادية لتشخيص وضعها المالي ومقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع، كما يلجأ إليه معظم المحللين الماليين، لأنه يتميز بالثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو الطريق الأفضل والصحيح، كما أنه يساهم في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

الفرع الأول: تعريف الأداء

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، ويمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية والعنصر المحوري لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الاستراتيجية. فضلاً عن أنه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه وهو مفهوم واسع وتتجدد مكوناته بحدوث أي تجديد أو تغيير في مكونات المؤسسة على اختلاف أنواعه¹.

ومنه يمكن تعريف الأداء على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وفق معايير محددة، وهذا على ضوء تفاعلها مع البيئة المحيطة بها نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفء وفعال لضمان استمرار نشاط المؤسسة.

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي

هنالك العديد من التعاريف للأداء المالي نذكر منها:

¹ كمال أحمد أبو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة نسيان للطباعة والتوزيع، فلسطين، 2018، ص 17.

يعتبر الأداء المالي تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة لمواجهة المستقبل، وذلك من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول النتائج والجداول الملحقه¹.

كما يعرف الأداء المالي بمدى تحقيق القدرة الإدارية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الاستثنائية أو الرأسمالية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق مكتسباتها من أنشطتها².

وبذلك يمكن القول أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة. بمعنى آخر الأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم بالمؤسسة في وقت معين، سواء لكل المؤسسة أو لجانب معين من أداها.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي محل اهتمام معظم المؤسسات بحيث³:

تتبع أهميته بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهميته أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها ومدى توجيهها للأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة لها والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء في المنافسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة.

¹ شادري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008/2009، ص 130.

² دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج إنذار باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 34.

³ محمد الخطيب محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص، ص 46، 47.

- تقييم سيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.
- تقييم مديونية المؤسسة.

المطلب الثاني: مصادر البيانات المستعملة في قياس الأداء المالي

في بداية تقييم الأداء تأتي مرحلة جمع المعلومات لنقطة الانطلاق الأولى، كما يجب أن تكون المعلومات ذات جودة عالية ومتاحة في الوقت المناسب.

الفرع الأول: المصادر الخارجية

هذه المصادر تعتبر أساسية لقياس الأداء المالي لأي شركة أو منظمة، حيث توفر معلومات قيمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المالية وإدارة الأداء بكفاءة وتتضمن نوعين من المعلومات هما:

أولاً: المعلومات العامة

تتعلق بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، تهتم المؤسسة بهذا النوع من المعلومات لأن نتائجها تتأثر بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد على تفسير نتائجها، والوقوف على حقيقتها.

ثانياً: المعلومات القطاعية

بعض الهيئات القطاعية المتخصصة تقوم بجمع المعلومات الخاصة بقطاع معين، ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية:

- النقابات المهنية.
- النشرات الاقتصادية.
- المجالات الاقتصادية المتخصصة.
- بعض المواقع على الأنترنت.

لكن هذا النوع من المعلومات غائب عن معظم الدول كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة.

الفرع الثاني: المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل في الميزانية، جدول النتائج، جدول التدفقات النقدية و جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة للملاحق.

أولاً: الميزانية

تقدم مصلحة المحاسبة العامة وثيقة محاسبية ختامية تسمى الميزانية المحاسبية للمسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي ومجموعة من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء المالي. وتعتبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم وأوجه استخدام هذه الأموال وتسمى بالأصول وذلك بزمان محدد عادة ما يكون نهاية السنة المالية.

فالميزانية هي جدول له طرفين متساويين، أحدهما يتضمن ممتلكات المؤسسة (الأصول) والآخر يبين التزاماتها (الخصوم) في تاريخ محدد. وتسمى ميزانية انطلاق المؤسسة لأول مرة أو في بداية كل دورة محاسبية (بداية كل سنة مالية) بالميزانية الافتتاحية، أما الميزانية التي تعد في نهاية الدورة المحاسبية تسمى الميزانية الختامية¹.

ثانياً: جدول النتائج

" هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة"².

إذا جدول النتائج هو عبارة عن قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة عامة ما تكون سنة وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في الخطة المعينة، وينتج عنها إما صافي الربح أو الخسارة ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.

¹ بعداش عبد الكريم، المحاسبة العامة 1، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2019، ص 79.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/29، القرار مؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر، ص 24.

من أهم عناصر حسابات النتائج:

- (1) **الإيرادات:** تمثل المبلغ الإجمالي للدخل الذي حققته الشركة من بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها خلال الفترة المحددة.
- (2) **تكلفة المبيعات:** تعتبر تكلفة المبيعات المبلغ الإجمالي لتكاليف الإنتاج أو شراء المنتجات التي يبيعها خلال الفترة.
- (3) **الأرباح الإجمالية:** تمثل الفارق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات، وتمثل الربح الإجمالي الذي حققته الشركة قبل خصم النفقات العامة والإدارية والمالية.
- (4) **النفقات العامة والإدارية:** تمثل هذه النفقات تكاليف إدارة الشركة مثل الرواتب والإيجارات والإعلانات.
- (5) **الأرباح أو الخسائر التشغيلية:** تمثل الفارق بين الأرباح الإجمالية والنفقات العامة والإدارية، وتعكس الربحية أو الخسائر من الأنشطة التشغيلية.
- (6) **الدخل الآخر أو النفقات الأخرى:** يشمل هذا البند الدخل والنفقات التي ليست من النشاط التشغيلي الأساسي للشركة.
- (7) **الأرباح الصافية:** تمثل الأرباح الصافية الناتجة عن جميع الأنشطة بعد خصم جميع النفقات والضرائب وهي تعبر عن ربحية الشركة بشكل عام.

لذا يعد جدول النتائج وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة.

ثالثاً: جدول تدفقات الخزينة

هذا الجدول يهتم بالتدفقات النقدية فقط أي يهتم بحركة الأموال دخولا وخروجا خلال السنة المالية، كما يبرز العناصر التي ساهمت في إحداث التغيرات في الخزينة سواء بالزيادة أو النقصان خلال مدة زمنية محددة (12 شهرا).

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية¹.

يتضمن جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة ثلاث أجزاء متجانسة نذكرها باختصار:

¹ الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/29، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- (1) **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية:** وهي عبارة عن تدفقات نقدية الواردة في جدول النتائج (مقبوضات ومدفوعات) ومن بين أهم هذه المقبوضات: الزبائن ومدفوعات لموردي المخزونات والخدمات، الضرائب والرسوم والفوائد، المدفوعات على القروض، أجور العمال ومرتباتهم.
- (2) **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:** هذه التدفقات التي يكون مصدرها أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول الغير الجارية والاستثمارات التي لا تدخل في حكم النقدية، إضافة إلى التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات.
- (3) **تدفقات أموال الخزينة المثالية من أنشطة التمويل:** وتشمل التدفقات النقدية التي تؤثر على حقوق الملكية والاقتراض الطويل الأجل، ومنها¹ :
 - المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو أدوات الملكية الأخرى.
 - المدفوعات النقدية للمساهمين (الشركاء أو ملاك المؤسسة) لشراء أو استرداد أسهم الشركة.
 - المقبوضات النقدية من إصدار أدوات المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلف.
 - تسديدات القروض السابقة، ويؤخذ في الاعتبار أصل القرض المسدد دون الفوائد على القرض، لأن الأخرى قصيرة الأجل. هذه الأخيرة (الفوائد) تسجل ضمن التدفقات المتأتية من الأنشطة العملية (الجزء الأول من جدول تدفقات الخزينة).
 - المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر سدادا للالتزام المتعلق بعقد التأجير التمويلي.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة يشكل تحليلا للحركات التي تتأثر وتتغير في كل فصل من الفصول والتي تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية .

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي² :

- نتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

¹ بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص105.

² الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/29، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: الملاحق

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول النتائج، فهو يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

فالملاحق توفر تفاصيل إضافية وشروحات تساعد على فهم أعمق للبيانات التي تقدمها المؤسسة، وتعتبر أداة مهمة للمستثمرين والجهات المهتمة لتقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى أنها تحتوي على المعلومات التي لها أربعة أبعاد في المؤسسة وهي اقتصادية، قانونية، جبائية واجتماعية. سنوضح المعلومات الموجودة في الملاحق كما يلي:

(1) معلومات اقتصادية: والتي تحتوي على:

- طرق وكيفية حساب الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
- طريقة التقييم المتبعة.
- عملية جرد المحفظة المالية.
- تطور وتغير بعض البنود.

(2) معلومات جبائية:

والتي تضم توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية.

(3) معلومات قانونية: والتي تضم:

- مبالغ الالتزامات المالية.
- القروض.
- هيكل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة.

(4) معلومات اجتماعية: والتي تخص:

- المبالغ المسددة إلى امتيازات اجتماعية.

- مبالغ الأجور المدفوعة.

- عدد العمال في المؤسسة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

تعتبر مؤشرات قياس الأداء المالي من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها إدارة المؤسسة في تحليل قوائمها المالية للوصول إلى معرفة شاملة لمدى سلامة مركزها المالي وربحيته وتقييم أدائها.

يوجد الكثير من المؤشرات المالية، قمنا بتقسيمها وفق ما يناسب هذا البحث، إلى ثلاثة أصناف هي:

- مؤشرات قياس التوازن المالي والمديونية.

- مؤشرات قياس الربحية والمردودية.

- مؤشرات قياس النشاط.

الفرع الأول: مؤشرات قياس التوازن المالي والمديونية

هناك العديد من مؤشرات قياس التوازن المالي والمديونية والتي يعتمد عليها المسير وهذا للحصول على نظرة عامة للأداء في المؤسسة وإبراز مدى توازنها المالي.

أولاً: مؤشرات قياس التوازن المالي

يعرف التوازن المالي بأنه نقطة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

يوجد ثلاث مؤشرات لقياس التوازن المالي في الأجل المتوسط والطويل وهي رأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة. إضافة إلى مؤشرات التوازن المالي في الأجل القصير فهي نسب السيولة.

(1) مؤشرات التوازن المالي في الأجل الطويل والمتوسط: تتلخص هذه المؤشرات فيما يلي:

(أ) رأس المال العامل (الدائم أو الصافي)

هو عبارة عن الفائض الناتج من تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة¹.

¹ G. Depallen, j. P. Johard, gestion financière de l'entreprise, 10ème édition, sirey, paris, 1990, p230.

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين كالآتي:

الطريقة الأولى:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

الطريقة الثانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

عند حساب رأس المال العامل تجد المؤسسة نفسها إما برأس المال العامل موجب أو سالب أو معدوم:

➤ **رأس المال العامل < 0 موجب:** معنى ذلك أن هناك فائض في التمويل فإذا كان المبلغ صغير يوجه لتمويل

دورة الاستغلال (الأصول المتداولة) أما إذا كان المبلغ كبير جدا فعلى المؤسسة ما يلي:

- شراء أصول ثابتة جديدة تكون المؤسسة بحاجة إليها.

- توظيف هذه المبالغ في سندات المساهمة.¹

➤ **رأس المال العامل > 0 سالب:** معناه أن الأموال الدائمة لم تمول كافة أصولها الثابتة وبالتالي عل المؤسسة:

- إعادة النظر في حجم الأصول الثابتة المراد الحصول عليها والتخلي عن جزء حسب الأولويات.

- إذا كانت كل الأصول الثابتة مهمة فعلى المؤسسة الزيادة من الأموال الخاصة عن طريق إصدار أسهم

بالتالي الرفع من حصص المساهمين.

- طلب الحصول على قروض طويلة الأجل.²

➤ **رأس المال العامل = 0 معدوم:** هذه الحالة نادرة الحدوث فهي تعد حالة ملائمة ومثالية ولكنها غير مناسبة

وهذا لخطر عدم القدرة على تسديد الديون القصيرة الأجل.

¹ كداتسة عائشة، محاضرات في مقياس التحليل المالي، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2022/2021، ص 37.

² نفس المرجع السابق، ص 38.

ب) احتياجات رأس المال العامل

يقصد بها الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال الدورة و يمثل العجز في تمويل الأصول الجارية خارج الخزينة ¹ .

وتحسب:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{المخزونات} + \text{القيم الجاهزة} - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{خزينة الخصوم})$$

➤ **احتياجات رأس المال العامل < 0:** يعني أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز ² .

➤ **احتياجات رأس المال العامل > 0:** هذا يدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة. في هذه الحالة على المؤسسة عدم الاحتفاظ بالديون القصيرة وهذا حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها ³ .

➤ **احتياجات رأس المال العامل = 0:** وهذا يتحقق عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد ⁴ .

ج) الخزينة

" تعبر عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، يعني القيم التي تبقى تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل " ⁵ .

¹ جمال الدين سلامة، أثر تغير رأس المال العامل واحتياجاته على ملائمة المؤسسة دراسة تطبيقية لمجمع صيدال، الجزائر، مجلة المدبر مجلد 09، عدد 03، 2022، ص 6.

² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية ومالية تأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2016/ 2017، ص 26.

³ نفس المرجع السابق، ص 27.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 26.

⁵ Jean. Michel derlareau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, DUNOD, Paris, 1999, p101.

وتحسب:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياطات رأس المال العامل}$$

أو:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

هناك ثلاث حالات للخزينة:

- **الخزينة الموجبة:** هذا دليل على أن رأس المال العامل قادر على أن يمول احتياجات الدورة، ويوجد فائض ينقل إلى الخزينة.
- **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى أموال لتمويل عمليات الاستغلال وهذا باللجوء إلى الاقتراض القصير الأجل.
- **الخزينة الصفرية:** أي رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، وتعتبر هذه الوضعية هي الوضعية المثالية للخزينة والمؤسسة.

(2) مؤشرات التوازن المالي في الأجل القصير

وهي تشمل فقط نسب السيولة حيث تستخدم لقياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (ديون قصيرة الأجل)، وتتمثل فيما يلي:

أ) نسبة التداول

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأصولها المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة التداول} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة)}} \right) \times 100$$

¹ مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة الاستشراف الاقتصادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 359.

➤ إن ارتفاع هذه النسبة تعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل، بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة الحسابات ذات الذمم المدينة

ب) نسبة السيولة السريعة

وهي النسبة التي تقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي باعتبار أن المخزون السلعي أقل الأصول المتداولة قابلية للسيولة ويحتاج إلى وقت حتى يتحول إلى نقدية جاهزة¹.

وتحسب:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ((\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

نسبة النقدية

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة النقدية} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}) \times 100$$

ثانيا: مؤشرات قياس المديونية

يقصد بالمديونية درجة اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل الاستثمار مقترنة بالتمويل المقدم للمالكين. تعبر مؤشرات المديونية عن العلاقة بين إجمالي الديون والأصول، من خلال تحليل هذه المؤشرات يمكن لملاك المؤسسة و المستثمرين تقييم مدى الاستقرار المالي للمؤسسة، كما تخبر المقرضين عن مدى تعرض أموالهم للخطر³.

¹ يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 309.

² مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 360.

³ المديونية، <https://www.daftra.com>، 2024/04/26، على 21:05.

(1) نسبة الاستقلالية المالية

تعكس مدى قدرة المؤسسة على التمويل الداخلي، إضافة إلى القدرة على الحصول على قروض. وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

(2) نسبة القدرة على التسديد

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التسديد والوفاء بديونها القصيرة وطويلة الأجل. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$$

- **النسبة مرتفعة < 1:** هذه النسبة تعني أن أصول المؤسسة وممتلكاتها أكبر من المطلوبات، وبالتالي فالمؤسسة لها قدرة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها.
- **النسبة منخفضة > 1:** هذه النسبة تشير إلى عجز المؤسسة عن تسديد ديونها والتزاماتها في الوقت المحدد، وهذا يعود إلى أن المؤسسة تقترض أكثر من اللازم لتمويل الأنشطة التشغيلية، ومن جهة أخرى عدم قدرة أصولها على تغطية ديونها.
- **النسبة متوسطة = 1:** وهذا يعني أن مجموع الأصول متساوية مع الديون، وفي هذه الحالة يتوجب عرض جميع أصول المؤسسة للبيع لتسديد ديونها.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية والمردودية

تتمثل مؤشرات قياس الربحية والمردودية في نسب مختلفة متنوعة لوصول المؤسسة لنظرة عامة عن مدى مساهمة رأسمالها في تحقيق النتائج المرجوة.

أولاً: مؤشرات قياس الربحية

يقصد بمؤشرات قياس الربحية مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها على المدى القصير والبعيد لضمان استمرارية نشاطها ومن أهم مؤشرات ما يلي:

(1) هامش الربح الإجمالي

وهو يقيس نسبة الربح الإجمالي إلى المبيعات الصافية وبالتالي يكون حسابها كآتي¹ :

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

(2) هامش الربح الصافي

وهو عبارة عن نسبة الربح بعد خصم الضريبة وتقاس كما يلي² :

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

(3) نسبة العائد على مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة مدى فعالية وقدرة الأصول على تحقيق الأرباح، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام أصولها، وتحسب كالتالي:

$$\text{العائد على مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

(4) العائد على حقوق الملكية

يقيس هذا المعدل مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح. ويحسب كآتي³ :

$$\text{العائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² نفس المرجع السابق، ص 307.

³ نفس المرجع السابق، ص 308.

ثانيا: مؤشرات قياس المردودية

المردودية هي الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساعدت في تحقيقها حيث أنها تحدد مدى مساهمة رأس مال المؤسسة في تحقيق النتائج المالية وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

(1) المردودية الاقتصادية

تسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن أي تأثير في تمويلها، كما تسمح بمعرفة مدى فعالية الأداء الاقتصادي للمؤسسة، كما أن معدل المردودية الاقتصادية يقيس معدل مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال. وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة العملياتية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

(2) المردودية المالية

وهي مقدار الربح من الدخل المحقق للأموال المستثمرة، حيث الدخل المحقق متعلق برأس المال المستثمر مع القدرة المالية للمؤسسة لخلق تمويل خاص من أجل الاستثمارية¹.

يقيس معدل المردودية المالية بالاعتماد على النتيجة الصافية والأموال الخاصة. ويحسب:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(3) المردودية التجارية

يقصد بها المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي²:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

¹ Brahim Sansi, *Analyse financière*, édition ChihaB, Alger, 1996, p26.

² مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 87.

وهذا المعدل يبين مدى أهمية الربح الصافي المحقق من المبيعات.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس النشاط

يقصد بها النسب التي تقيس قدرة المؤسسة ومدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات، ومن بين أهم مؤشرات قياس النشاط نجد:

أولاً: معدل دوران المخزون

يستخدم لمعرفة عدد مرات قيام المؤسسة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، ويساعد في إعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه في تحويل مخزونها إلى مبيعات، ويحسب بالطريقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

حيث

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) / 2$$

ثانياً: معدل دوران الأصول

يشرح معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات².

ويحسب:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط مجموع الأصول}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط إجمالي الأصول} = (\text{قيمة الأصول أول مدة} + \text{قيمة الأصول آخر مدة}) / 2$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص، ص 61، 62.

² نفس المرجع السابق، ص 59.

ثالثاً: معدل دوران رأس المال

يستخدم هذا المعدل لقياس كفاءة رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخدامه خلال فترة زمنية معينة¹.

ويحسب:

$$\text{معدل دوران رأس المال} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط رأس المال}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط رأس المال العامل} = \text{الأصول المالية} - \text{صافي الالتزامات أو}$$

رابعاً: معدل دوران الزبائن

يمثل هذا المعدل مدى قدرة المؤسسة على تحصيل مستحقاتها، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط رصيد الزبائن}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط رصيد الزبائن} = \text{الزبائن} + \text{الحسابات الملحقة}$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المطلب الرابع: مراحل إنجاز عملية تقييم الأداء المالي

تمر عملية إنجاز تقييم الأداء المالي بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: جمع البيانات والمعلومات الإحصائية

يتطلب إنجاز تقييم الأداء المالي توفر عدة بيانات وتقارير ومعلومات وهذا لحساب النسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من الميزانيات الختامية وجدول النتائج لسنة معينة، بالإضافة إلى معلومات مستمدة من السنوات السابقة.

الفرع الثاني: تحليل ودراسة البيانات الإحصائية

وهذا للتأكد من مدى دقة وصلاحيّة هذه البيانات لحساب النسب والمؤشرات اللازمة لتقييم الأداء المالي.

الفرع الثالث: إجراء عملية التقييم

وهذا باستخدام كل المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية.

الفرع الرابع: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

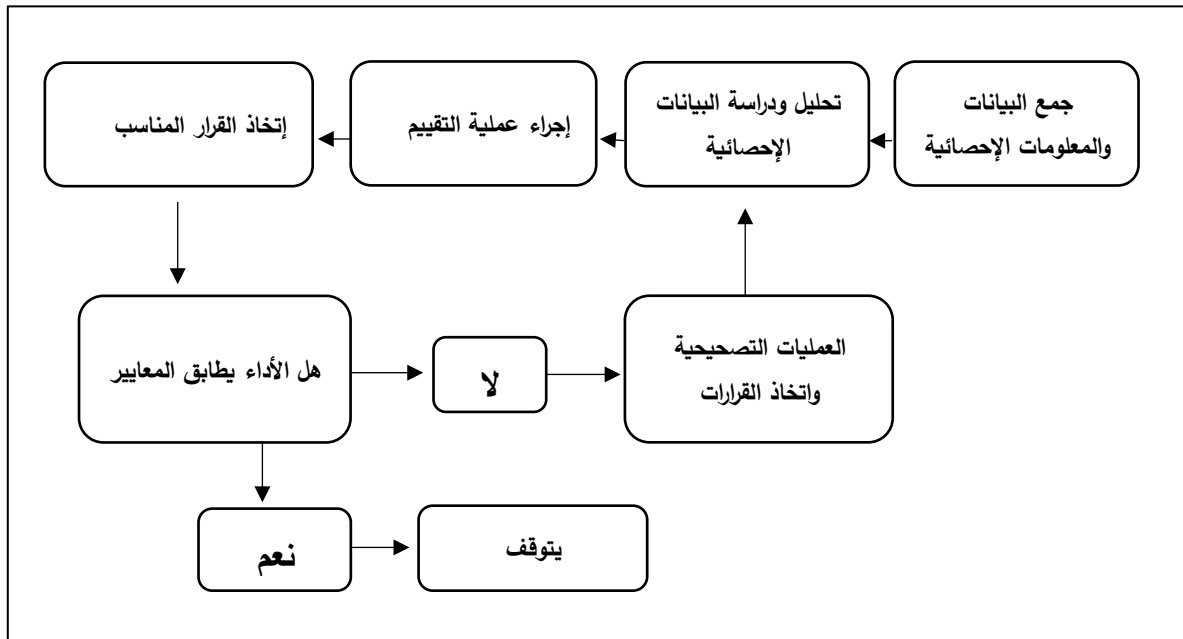
وهذا بالنظر إلى كون نشاط الوحدة كان ضمن الأهداف المسطرة والمخطط لها واتخاذ الحلول اللازمة.

الفرع الخامس: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية

وهذا للاستفادة من رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

والشكل التالي يلخص المراحل المذكورة أعلاه:

شكل رقم 02: مراحل إنجاز عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الخطوات السابقة.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق المالي الداخلي وعلاقته بالأداء المالي

يعتبر التدقيق المالي الداخلي عملية تقييم مستقلة تهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة إدارة الأعمال والمخاطر، حيث ترتبط نتائج التدقيق ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الأداء المالي التي تعكس الصورة الصادقة للمؤسسة.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في المؤسسة والتي تتمثل في عوامل داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

تتلخص العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي في ¹ :

أولاً: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء والإطار الذي يتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية للشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانياً: المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة والتوجيه لأداء وتنمية العنصر البشري. ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء المالي، وأما اتخاذ القرار فهو

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 48، 49.

أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء. أما التوجيه يعبر عن مدى تحقيق العاملين مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

ثالثا: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة من المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا تلبية طلبات المستهلك وفقا للمواصفات التي يرغبها، بالإضافة إلى الإنتاج المستمر وبدفعات كبيرة أيضا.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك راجع لكون التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه الأخيرة التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعا: الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، أو إجمالي المبيعات، أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا لأنه قد يشكل عائقا لأدائها حيث أنه بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية وإيجابا بحيث كلما زاد الحجم يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

هنالك مجموعة العوامل الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي، حيث أنها لا يمكن أن تسيطر عليها، وإنما يمكنها فقط أن تتوقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة مواجهتها والتقليل من تأثيراتها وهذه العوامل تشمل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، حيث أن التكنولوجيا عنصر متجدد باستمرار وتعتبر عنصراً مؤثراً.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، حيث أن المؤسسة تعمل في محيط منظم ومقنن يحكمها ويوجهها السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي و علاقته بتحسين الأداء المالي

تعتبر إجراءات تدقيق عناصر الميزانية وعناصر الإيرادات والأعباء من بين أول وأهم العمليات التي يقوم بها التدقيق المالي الداخلي، حيث يسمح بالحصول على بيانات مالية ذات جودة وموثوقية، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مؤشرات الأداء المالي.

الفرع الأول: أهم إجراءات تدقيق عناصر الميزانية

حتى يتمكن المدقق الداخلي من إعطاء رأيه وجهة نظره عن القوائم المالية، لابد أن يقوم بالتحقيق والتدقيق في محتويات عناصر الميزانية (المركز المالي)، وهذا بالحصول على الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة.

حيث أن الميزانية تقسم إلى قسمين هما: الأصول والخصوم.

أولاً: تدقيق عناصر الأصول

تتضمن الأصول أصول ثابتة (غير جارية)، وأخرى متداولة (جارية). حيث تتميز الأصول الثابتة باستمرارية وجودها في حوزة المؤسسة لأكثر من سنة، بينما تتميز الأصول المتداولة فهي سريعة الدوران ولا تتجاوز فترة وجودها في المؤسسة سنة واحدة.

1) تدقيق الأصول غير الجارية: وتتضمن الأصول غير الجارية العناصر المعنوية والمادية والمالية التي تقتنيها المؤسسة لغرض الاستخدام الدائم وليس لغرض إعادة البيع. لذلك فهذه الأصول تتميز بالثبات وقلة حركتها وأهمية قيمتها.

أ) إجراءات تدقيق الأصول غير الجارية: هي الخطوات التي يتبعها المدقق للوصول للأهداف التي سبق تحديدها. وتتخلص هذه الخطوات فيما يلي:

➤ **التحقق الحسابي من صحة أرصدة الحسابات الظاهرة في الميزانية:** وذلك باختبار عمليات الترسيد في حسابات دفتر الأستاذ ثم مطابقة مجاميع أرصدة الحسابات الفرعية مع أرصدة الحسابات الإجمالية الواردة في الميزانية. ويتم تتبع هذه الحسابات بدءا بالقيود الافتتاحي للسنة المعنية بالمراجعة ثم فحص¹:

- أية إضافات وقعت خلال هذه السنة والتأكد من كونها أصول غير جارية وليست مصاريف صيانة وإصلاح بعض الأصول الثابتة.

- أية إخراجات (تنازل أو تخريد) وقعت خلال هذه السنة والتأكد من أن قرارات التخريد أو التنازل اتخذت من أعلى مستويات المسؤولية وأن إجراءات التنازل قد احترمت كالبيع بالمزاد العلني. كما أن مبالغ التنازل قد تم قبضها في حسابات المؤسسة.

➤ **التحقق المستندي:** وهذا بالتحقق من جميع القيود المسجلة في الأصول غير الجارية، فبالرغم من قلتها إلى أنها ذات مبالغ كبيرة. وذلك بالاطلاع على كافة فواتير الشراء أو التنازل.

➤ **التحقق من الوجود الفعلي:** وهذا من خلال تأكد المدقق على وجود الأصل في نهاية السنة المالية بغض النظر عن مكان وجوده. وهذا يقتضي القيام بالإجراءات التالية²:

- القيام بالجرد الفعلي لهذه الأصول أو الاطلاع عليه (الجرد) ومقارنة كشوف الجرد مع المعطيات المحاسبية.

- إذا تواجد الأصل خارج المؤسسة بسبب التأجير أو الإصلاح، يجب الحصول على شهادات من الغير (مصادقات أو إقرارات) لتأكيد ذلك.

- اللجوء إلى أدلة إضافية مثل المصاريف المنفقة على الأصل أو الإيرادات الناشئة عن تأجير الأصل واستمرار هذه المصاريف أو الإيرادات يدعم الوجود الفعلي للأصل.

¹ بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017/2018، ص 02.

² نفس المرجع السابق، ص 02.

➤ **التحقق من صحة التقييم:** وهذا سواء أن المؤسسة قامت بشراء الأصل أو تم إنجازها داخليا. وتقيم هذه الأصول (الثابتة) وفقا للطرق المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المعمول به، مع التقيد بشروط خصم الضرائب والرسوم المفروضة على الأصل في حالة الشراء، وصحة تحميل تكاليف الإنجاز في حالة ما إذا كان إنتاج الأصل داخليا.

➤ **التأكد من ملكية الأصل:** وجود الأصل في المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيته، لذلك يجب التأكد من ملكية الأصل في نهاية السنة المالية وذلك من خلال ¹:

- الاطلاع على عقود ومستندات الملكية المناسبة لكل أصل بما فيها الأصول المالية (السندات).

- الحصول على شهادات من الجهات الرسمية بعدم وجود أي تصرف على هذه الأصول مثل الرهن.

➤ **فحص حسابات الأصول الجاري إنجازها:** يجب التأكد من أن رصيده يتضمن فقط الأصول التي لم تكتمل عملية إنجازها بعد.

➤ **الاطلاع على عقود الإيجار:** خاصة عقود الإيجار التمويلي والأصول المؤجرة لدى الغير وذلك بالتأكد من استمرار وانتظام تدفق إيرادات الإيجار وصحة التسجيل المحاسبي سواء لعقد الإيجار أو لإيرادات الناجمة عنه.

(2) تدقيق الأصول الجارية: تتضمن الأصول الجارية كل من المخزونات، المدينون والخزينة وغيرها من الأصول التي تتميز بالتغير الدائم.

أ) تدقيق عناصر المخزونات

تعود أهمية عملية تدقيق المخزونات في تأثيرها على كل من الميزانية ونتيجة النشاط.

❖ **أهم إجراءات تدقيق المخزونات:** من أجل التأكد من أن قيمة المخزونات التي ظهرت في الميزانية قد حددت بدقة، يقوم المدقق بما يلي:

¹ بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 02.

➤ **التحقق من المخزونات:** حيث أن المخزونات تشمل كل العناصر التي تمر على المخزن سواء التي تنتجها المؤسسة من منتجات تامة أو نصف مصنعة، أو المشتريات المختلفة للمؤسسة كالمواد الأولية أو البضائع. فعلى المراجع التحقق من عناصر المخزون من خلال¹:

- يقوم المدقق بالتحقق من أن المعلومات الي تظهر في القوائم المالية كانت نتيجة لمعالجة محاسبية سليمة مفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا.
- يسعى المدقق إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلا على مستوى المخازن وذلك بالوقوف على واقع عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها. كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر من عناصر المخزون يوافق التسجيل على القائمة النهائية للعناصر المخزنة.
- يجب على المدقق التحقق من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقا من مراجعة العمليات المختلفة المتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.
- ينبغي على المدقق أن يتأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة إلى أخرى.
- يسعى المدقق إلى التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا ومرفقة معه.
- التحقق من التأمين على المخزونات من المخاطر التي قد تتعرض لها كالحريق مثلا، وعلى أمناء المخازن ضد خيانة الأمانة.

(ب) تدقيق عناصر المدينون

يتمثل المدينون في حقوق المؤسسة لدى الغير والتي تنتج عن عمليات البيع الآجل، وهي تندرج ضمن الصنف الرابع "حسابات الغير" من مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي. إذ يعتبر حساب الزبائن من أهم عناصر هذه الحقوق.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 152، 153.

❖ **أهم إجراءات تدقيق المدينون:** تتحدد إجراءات تدقيق المدينون بناءً على رأي المدقق في مدى قوة وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وفيما يلي بعض الإجراءات التي يقوم بها ¹:

➤ **التحقق الحسابي والمستندي من الأرصدة الظاهرة في الميزانية:** يتم ذلك من خلال العمليات الموالية:

- إختيار عينة من العمليات الخاصة بالمدينين وفحصها من أولها إلى آخرها أي من أول قيد محاسبي إلى غاية استخراج الرصيد الظاهر في الميزانية، مروراً بعمليات الترحيل إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة. مع مراعاة صحة التسجيل المحاسبي للمستندات.
- فحص المستندات المثبتة لعينة من العمليات مثل طلبات الزبائن، وفواتير البيع، وأوامر الشحن، ووصل الاستلام أو التسليم... الخ. والتأكد من صحة العمليات الحسابية التي تحتويها هذه المستندات.
- مراجعة أرصدة عينة من الحسابات الفرعية للمدينين والتحقق من صحة استخراجها ثم مقارنة مجموعها مع رصيد الحساب الرئيسي لها في دفتر الأستاذ وميزان المراجعة مع التأكد من الأرصدة الافتتاحية لها.

➤ **التحقق من وجود الحق:** إن أغلب الوثائق المثبتة لحقوق المؤسسة على الغير تنشأ داخل المؤسسة مثل فاتورة البيع. لذلك من أجل التحقق الفعلي من وجود هذه الحقوق يقوم المدقق بالبحث عن أدلة تعزز وجودها وأنها على ذمة أشخاص حقيقيين وليس وهميين. والإجراء المتعارف عليه في هذا المجال هو الحصول على المصادقات من المدينين على صحة أرصدة حساباتهم في دفاتر المؤسسة.

➤ **التحقق من إمكانية تحصيل الحقوق:** على المدقق التحقق من قابلية تحصيل الحقوق من خلال معرفة تواريخ قبضها والآجال الممنوحة للزبائن .

➤ **فحص قيود إلغاء الحقوق:** بالتأكد من أن الإلغاءات معتمدة من طرف موظف مسؤول مع طلب أسباب الإلغاء واختبار مدى موضوعيتها.

(ج) تدقيق عناصر الخزينة

تتمثل عناصر الخزينة في الصنف الخامس "الحسابات المالية". وتعتبر من بين العناصر الأكثر عرضة للسرقة والتلاعب بأرصدها لذا تحظى بمراجعة خاصة.

¹ بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- ❖ أهم إجراءات تدقيق عناصر الخزينة: تتغير هذه الإجراءات بحسب ضعف وقوة نظام الرقابة الداخلية من جهة، وأهمية الأموال المتداولة كنفديات من جهة أخرى. وعموما تتم مراجعة الخزينة من خلال العناصر التالية¹:
- معرفة جميع الحسابات المفتوحة سواء بنكية أو بريدية أو غيرها، جارية أو آجلة، وكذا جميع الصناديق المفتوحة على مستوى المؤسسة. ويتم ذلك بطلب كتابي يوجهه المراجع إلى المسؤول المعني.
- الحصول على كشوف جميع الحسابات المالية من بداية السنة إلى نهايتها، على أن تكون هذه الكشوف صادرة عن المؤسسات المفتوح لديها حسابات المؤسسة (البريد والبنوك والخزينة).
- اختبار مدى صحة المقاربات لجميع الحسابات المفتوحة بريدية وبنكية المعدة من طرف المؤسسة، ومقارنة الأرصدة البارزة في هذه المقاربات مع الرصيد الظاهر في الميزانية.
- الحصول على كشوف جرد جميع الصناديق، ويستحسن حضور المراجع أو مساعديه في هذه العملية، ثم مقارنة مجموع الأرصدة الواردة في كشوف الجرد مع الرصيد المقابل لها في الميزانية.
- بالإضافة إلى إجراءات أخرى سنقوم بتناولها ضمن إجراءات تدقيق الإيرادات والأعباء.

ثانيا: مراجعة عناصر الخصوم

تتضمن عناصر الخصوم رؤوس الأموال الخاصة (حقوق الملكية)، والديون المتوسطة والطويلة (الخصوم غير الجارية)، والديون القصيرة (الخصوم الجارية).

1) تدقيق عناصر رؤوس الأموال الخاصة: تتمثل الأموال الخاصة في وسائل التمويل التي أحضرها المساهمون والملاك عند التأسيس، بالإضافة للأموال التي تركت تحت تصرف المؤسسة، كالاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

(أ) أهم إجراءات تدقيق عناصر الأموال الخاصة: ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

- الاطلاع على العقد التأسيسي للمؤسسة وعلى قرارات الجمعية العامة للمساهمين المعدلة لأحكام عقد التأسيس والنظام الداخلي، وهذا من أجل التعرف على رأس المال الإسمي، ورأس المال الصادر، وكذا أنواع الأسهم المكونة لرأس المال والحقوق المترتبة عن هذه الأسهم.

¹ بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- الاطلاع على جميع محاضر الجمعية العامة واجتماعات مجلس الإدارة في كل ما له علاقة بالتخصيص وزيادة رأس المال وتعديل حقوق المساهمين.
- التحقق من قبض الجزء الصادر من رأس المال وذلك بالاطلاع على الإشعارات البنكية ومقارنتها مع التسجيلات المحاسبية.
- التحقق من نقل رصيد حساب نتيجة السنة المالية في بداية السنة الجارية إلى حساب الترحيل من جديد، وتتبع كل العمليات التي جرت على حساب الترحيل من جديد.
- التحقق من مطابقة رصيد حساب نتيجة السنة المالية مع مبلغ النتيجة الوارد في جدول حساب النتائج. وأن الضرائب المستحقة قد حُصمت طبقاً للقانون.
- أما بالنسبة لفوق التقييم وإعادة تقييم الأصول غير الجارية يتحقق من صحتها المراجع أثناء فحص حسابات الأصول غير الجارية وخسائر القيمة الناتجة عنها.

(2) تدقيق عناصر الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل: يقع التلاعب والتحايل في الديون عادة بتخفيضها أو بحذف جزء منها أو عدم تسجيلها من الأساس، وهذا لتحسين المركز المالي للمؤسسة ظاهرياً.

(أ) أهم إجراءات تدقيق الديون: يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية¹:

➤ **التحقق من صحة قيمة الديون حسابياً ومستندياً:** هذا الإجراء يقابله الإجراء الأول في تدقيق المدينون مع الأخذ بعين الاعتبار المشتريات عوض المبيعات والديون عوض الحقوق وفواتير الشراء عوض فواتير البيع وأوامر الشراء عوض أوامر الشحن ... الخ وغيرها من المستندات التي تحدث دين على المؤسسة وليس حقاً لها.

➤ **البحث عن أي دين غير مسجل:** وذلك من خلال:

- فحص المدفوعات التي وقعت خلال السنة (كلها أو عينة منها) والتأكد من أنها كانت تسديداً لديون سبق تسجيلها بالرجوع إلى المستندات المحاسبية المؤيدة لذلك. وإذا وجد المدقق مدفوعات لم تسجل سابقاً كديون فهذا يثبت له أنه دين غير مسجل يجب تسجيله.
- فحص محاضر اجتماعات الإدارة العليا للمؤسسة. إذ قد تشير إلى اعتماد قروض من الغير أو منازعات قضائية ينشأ عنها التزام مالي غير مثبت في الدفاتر المحاسبية.

¹ بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- على المدقق طلب شهادة من الإدارة تفيد بأن جميع الالتزامات المالية السارية إلى تاريخ إقفال الميزانية مثبتة في الدفاتر، وذلك لإخلاء مسؤوليته في حالة تعرضه للمساءلة القانونية.

الفرع الثاني: أهم إجراءات تدقيق عناصر الأعباء والإيرادات

تعتبر حسابات الأعباء والنواتج من المكونات الأساسية لجدول النتائج، وتتميز برصيد أولي يكون معدوم، وسنعرض الإجراءات المتبعة في التحقق منها، والتي تصنف إلى إجراءات إجمالية وإجراءات تفصيلية.

(1) الإجراءات الإجمالية¹:

- البحث والتدقيق لكل الأدلة الثبوتية الخاصة بالإيرادات المسجلة مباشرة في حسابات النواتج التي ليس لها مقابل في حسابات المدينون.
- مقارنة مجموع الإيرادات الخاصة بالسنة موضوع المراجعة بنظيراتها الخاصة بالسنوات السابقة أو بالميزانية التقديرية السنوية إن وجدت.
- البحث والتدقيق بتمعن لكل أدلة الإثبات الخاصة بالتكاليف المسجلة مباشرة في حسابات الأعباء التي ليس لها مقابل في حسابات الديون.
- التحقق من أن جميع التكاليف والإيرادات المقيمة محاسبيا لها علاقة بسنة المراجعة وتخص المؤسسة محل المراجعة.

(2) الإجراءات التفصيلية: يتم التحقق من رصيد كل حساب على حدي، وهي كالتالي:

(أ) مراجعة حسابات التكاليف (الصنف السادس):

❖ المشتريات المستهلكة (د/ 60): يتم تدقيقها عن طريق:

- التأكد من التسجيل المحاسبي يوميا، أسبوعيا وشهريا لجميع الاستهلاكات.
- التأكد من التسلسل الرقمي لأذونات الخروج من المخازن.
- التأكد من وجود طريقة تقييم ثابتة لتكلفة الاستهلاكات.
- مقارنة الاستهلاكات مع الجانب الدائن لكل من مخزون بضاعة ومخزون مواد ولوازم.

¹ بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، ص 07.

❖ **خدمات خارجية وخدمات خارجية أخرى (د/ 61 ود/ 62):** توجد العديد من الحسابات الفرعية، غير أنه جرت العادة أن يركز المدقق على حسابات معينة لما لها من أهمية وهي على سبيل المثال:

✓ **الإيجارات (د/ 613):**

- تفحص كافة عقود الكراء، والتأكد من مبالغ الكراء وتواريخ الدفع.
- التأكد من أن مبالغ الكراء تقع على عاتق المؤسسة فعلا.

✓ **الصيانة والإصلاحات (د/ 615):**

- يقوم المدقق بالتأكد من مبالغ الإصلاحات والصيانة وتأثيرها على التثبيت المعني.
- التأكد من وجود تأشيرة الخدمة المؤداة على ظهر وثيقة الإثبات مع مراعاة أن هذه التكاليف تقع حقيقة على عاتق المؤسسة.

✓ **أقساط التأمينات (د/ 616)**

- التأكد من ملكية المؤسسة للأشياء المؤمن عليها.
- التأكد من أقساط التأمينات.
- التأكد من وجود تأشيرة المسؤولين على أدلة الإثبات.

✓ **أجور الوسطاء والأتعاب (د/ 622):**

- التحقق والتأكد من وجود اتفاقيات مع الغير.
- تفحص ودراسة شروط هذه الاتفاقيات.
- تدقيق فواتير الأتعاب ومدة مطابقتها للعقود.
- التحقق من خصم المؤسسة لضريبة الدخل الإجمالي من الأتعاب.

❖ **أعباء المستخدمين (د/ 63):**

✓ **مكافآت المستخدمين (د/ 630):**

- تفحص عقود العمل المبرمة مع العمال.
- التأكد من التعويضات والعلاوات الممنوحة والمنصوص عليها في الاتفاقية أو في القانون الأساسي.

- التأكد من كيفية حساب الرواتب والأجور .

- التأكد من احترام قوانين العمل.

- المراجعة الحسابية لبطاقات وسجل الرواتب والأجور .

- مراجعة التسجيل المحاسبي للأجور ومقارنته بسجل الأجور والرواتب.

✓ مساهمة في النشاطات الاجتماعية (د/ 634):

- تفحص القرارات المتخذة بشأن مبلغ الميزانية المخصص لكل النشاطات الاجتماعية. ومقارنة المبلغ المدفوع مع المبلغ المقبوض المسجل في الدفاتر المحاسبية لهيئة الخدمات الاجتماعية للمؤسسة.

✓ اشتراكات اجتماعية (د/ 635):

- تفحص تصريحات الضمان الاجتماعي اعتمادا على سجل الأجور .

- مقارنة المبالغ المسجلة فيه مع ما هو مصرح به استنادا إلى التصريحات الموجهة للضمان الاجتماعي.

❖ ضرائب ورسوم (د/ 64):

✓ رسوم على النشاط الصناعي والتجاري (د/ 641):

- التأكد من التصريح الضريبي بمقارنة ما صرح به مع رقم الأعمال المحقق.

- التأكد من الحسابات الممثلة لرقم الأعمال.

❖ الأعباء العملياتية الأخرى، والأعباء المالية (د/ 65 و 66):

- تحليل المبالغ المسجلة فيه والتأكد من الوثائق التي تثبتها.

- تفحص كافة عقود القروض المالية وما تتضمنه من شروط.

- مراجعة كيفية حساب مبالغ الفائدة وتسجيلها المحاسبي.

- فحص جميع العقود المختلفة.

- مراجعة مدى صحة القيود المحاسبية.

❖ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة (د / 68)

✓ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة – الأصول غير الجارية (د/681): ويكون قد تحقق عند مراجعة وتفحص اهتلاك التثبيات.

✓ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة – الأصول الجارية (د / 685): ويكون قد تحقق عند مراجعة وتدقيق حسابات خسائر القيمة عن المخزونات، خسائر القيمة عن حسابات الغير، وخسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.

(ب) مراجعة حسابات الإيرادات (الصنف السابع):

❖ المبيعات (د / 70)

- التحقق من جميع المنتجات والبضائع المباعة للعمال والشركاء.
- مقارنة فواتير البيع مع الطلبات المقدمة من طرف الزبائن ووصل الخروج من المخازن.
- التحقق من التسلسل الرقمي لفواتير البيع وصل الخروج.
- التأكد من الشروط المطبقة والمزايا الممنوحة للزبائن.
- المراجعة المحاسبية والحسابية لفواتير البيع.

❖ إنتاج مخزن (د / 72):

- مقارنة بحسابات المخزونات المرتبطة به. مع مراعاة طريقة الجرد المطبقة من طرف المؤسسة.

❖ الإنتاج المثبت (د / 73):

- التحقق مما هو مسجل في هذا الحساب بأنه وجه لتلبية حاجيات المؤسسة.
- التحقق من تأشيرة المسؤولين على المستندات المتعلقة بهذه العمليات.
- دراسة تطوره هذا خلال السنوات.
- المراجعة الحسابية والمحاسبية.

❖ باقي حسابات المنتوجات:

- فحص العمليات المسجلة بكل حساب والوثائق المثبتة لها، ومقارنتها مع بعض الحسابات مثل ح/ المورد.

- التأكد من مصادر بعض الإيرادات، وذلك بالرجوع إلى¹:

- التثبيتات المتنازل عنها وإهلاكاتها.
- الحقوق على الزبائن المشكوك فيهم أو المعدومة.
- الإعانات محصل عليها.
- التأكد من تأشيرة المسؤولين على وثائق الإثبات المؤيدة للقيود المحاسبية.

الفرع الثالث: علاقة التدقيق المالي الداخلي بتحسين الأداء المالي

من بين أهم الأهداف الرئيسية للتدقيق المالي الداخلي هو ضمان الحصول على مخرجات سليمة ودقيقة للمعلومات المالية، فوجود التدقيق المالي الداخلي يضمن وجود مؤشرات مالية ذات موثوقية وجودة تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ويمكن الاعتماد عليها والعمل بها في تقييم الأداء المالي ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة وبالتالي تساهم في تحسين الأداء المالي.

توجد علاقة تكامل بين التدقيق المالي الداخلي ومؤشرات الأداء المالي في المؤسسة. ويمكن توضيح ذلك من خلال ذكر علاقة تدقيق عناصر الميزانية وعناصر الإيرادات والأعباء بمؤشرات الأداء المالي فيما يلي:

أولاً: علاقة تدقيق عناصر الميزانية بمؤشرات الأداء المالي

تكمن علاقة تدقيق عناصر الميزانية بمؤشرات الأداء المالي في كون أن عمليات التدقيق تساهم في تأكيد دقة البيانات المالية. حيث أن عملية تدقيق عناصر الميزانية (أصول، خصوم)، تمكن المؤسسة من الحصول على معلومات ذات جودة وكفاءة وموثوقية.

وبالتالي عند استعمال هذه المعلومات في حساب مؤشرات الأداء المالي فهذا يؤدي إلى الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية ومصادقية يمكن الاعتماد عليها، على سبيل المثال بعد تدقيق عناصر الميزانية والتأكد من أن جميع أرصدة الحسابات صحيحة ولا تتضمن مبالغ وهمية أو محذوف جزء منها، فعند حساب نسبة التداول مثلاً (الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة × 100)، هذه النسبة تجعل المؤسسة لها رؤية عن نسبة استقرار التدفق النقدي الداخل وتسمح للدائنين قصيري الأجل بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونهم.

¹ بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

بالإضافة إلى أن عملية تدقيق عناصر الميزانية تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال المساهمة في زيادة الربحية وتحسين السيولة وتحقيق كفاءة في إدارة رأس المال، ووجود أي خطأ بالزيادة (التضخيم) أو النقصان (التحجيم) في البيانات يؤثر سلباً على صحة مؤشرات الأداء المالي التي لها علاقة بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بصفة عامة والميزانية بصفة خاصة.

فحينما تتضمن بعض عناصر الأصول الجارية مبالغ مضخمة كحقوق وهمية مثلاً، فإن كل المؤشرات التي تعتمد على عنصر الأصول الجارية وأيضاً عنصر مجموع الأصول تكون خاطئة. وعند تدخل المدقق الداخلي سيكتشف هذا الخطأ (وجود حقوق وهمية) والتمثل في تضخيم بعض عناصر الأصول الجارية، ويوصي بتصحيحه، ومن ثم يكون حساب المؤشرات السالفة الذكر يعتمد على معلومات مالية صحيحة ومنه مؤشرات معبرة عن حقيقة واقع المؤسسة، سواء أدى ذلك إلى تحسن في المؤشرات المعنية أو تراجع فيها.

ثانياً: علاقة تدقيق عناصر الأعباء والإيرادات بمؤشرات الأداء المالي

إن تدقيق عناصر الإيرادات والأعباء من خلال مراجعة الفواتير والسجلات المحاسبية لكل النفقات التي أنفقتها المؤسسة وكل الإيرادات التي اكتسبتها أو حققتها المؤسسة، ومقارنتها بالمستندات الداعمة.

ومن خلال الاعتماد على هذه البيانات المالية تتمكن من حساب مؤشرات الأداء المالي كنسب المردودية والنشاط والربحية، وبالتالي تضمن للمؤسسة الحصول على نتائج دقيقة ومضبوطة وهذا ما يساهم في تحسين الأداء المالي ويسهل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة والموثوق فيها.

فإذا تضمنت الأعباء أو الإيرادات مبالغ غير حقيقية أو مفبركة كتسجيل مصاريف أو مداخيل بقيم ليست فعلية سواء بتضخيمها أو تخفيضها، هذا ما يؤدي إلى تغير في النتيجة العملياتية والصافية وبالتالي وجود أخطاء في كل النسب التي تعتمد في حسابها على النتيجة خاصة نسب قياس المردودية سواء الاقتصادية أو التجارية أو المالية. وبعد تدخل المدقق الداخلي سيكتشف كل الغش والأخطاء والتحايلات المتمثلة سواء في التضخيم أو التحجيم، ويوصي بتصحيحها، ومن ثم عند إعادة حساب هذه النسب بالأخذ بتوصيات المدقق الداخلي سنتحصل على نتائج حقيقية التي تعبر عن الوضع المالي الفعلي للمؤسسة، دون النظر إذا ما سببت هذه التغيرات تحسن في النسب أو انخفاض فيها.

خلاصة الفصل

من خلال ما عرضناه في هذا الفصل النظري تبين لنا أن التدقيق المالي الداخلي وظيفة داخلية مستقلة تابعة لأعلى سلطة داخل المؤسسة، ولا يمكن الاستغناء عنها، باعتبارها نشاط يهدف لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها في الوقت المناسب. مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وإضافة مصداقية وقيمة لها وإعطاء صورة حقيقية لها.

كما يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية بالغة ويحظى باهتمام واسع لتحسين صورة المؤسسة، فهو من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات، واكتشافه لنقاط القوة والضعف وفعالية الأداء ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن خلال هذه الدراسة النظرية يتبين الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المالي الداخلي في المؤسسة بتحقيق الأهداف المسطرة والسعي للحفاظ على الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي تحسين أداءها المالي.

**الفصل الثاني: دراسة حالة في مؤسسة
الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد
البناء - بومرداس -**

تمهيد

كل مؤسسة اقتصادية تسعى بشكل عام إلى تحقيق الأرباح، وهذا يكون بتحسين أدائها المالي والاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، والمعرفة التامة لوضعها المالي من أجل الحفاظ على استمراريته وبقائها.

يتم التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة من خلال عملية التحليل المالي، الذي يعتمد أساسا على البيانات المتضمنة في القوائم المالية. وعلى ضوء هذا سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء بولاية بومرداس، محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا لتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: تقديم للمؤسسة المستقبلية.
- المبحث الثاني: واقع التدقيق المالي الداخلي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.
- المبحث الثالث: أثر التدقيق المالي الداخلي على الأداء المالي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.

المبحث الأول: تقديم عام لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم عرض وصفي لمؤسسة التربص "مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء"، وذلك من خلال تقديم لمحة تاريخية عن هذا المركز ونشأته، ومهامه، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية فرع بومرداس

يعتبر مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء فرع بومرداس من بين أهم المراكز على المستوى الوطني التي تنشط في مجال خدمات البحث والتطوير وكل الدراسات التي لها علاقة بصناعة مواد البناء.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة المستقبلية مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء

أجرينا تربصنا بمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء وهو فرع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر ببومرداس وهو مؤسسة عمومية اقتصادية خدماتية تهدف إلى تحقيق الأرباح.

وقد نشأ هذا المركز في 27 أكتوبر 1998، بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 في 25 أبريل 1993 والأمر رقم 96-27 المؤرخ في 06/12/1996. ظهر بعد تصفية المؤسسة الوطنية لمواد البناء، صمم هذا المركز ليكون وسيلة دعم ومساعدة لمؤسسات مواد البناء إذ تتنوع مهامه وخدماته من دراسات تقنية بسيطة إلى الأكثر تخصصا وعمقا.

وحدد رأس المال الاجتماعي لهذا المركز عند إنشائه عام 1998، بمبلغ قدره خمسين مليون دينار جزائري (50.000.000 دج) مقسم إلى 5000 سهم بقيمة اسمية تقدر ب 1000 دج، وهو عبارة عن مجموعة من المساهمات مقسمة على النحو التالي¹:

- المؤسسة الجهوية للإسمنت شرق (قسنطينة): 70% (3500 سهم).
- المؤسسة الجهوية للإسمنت غرب (وهران): 10% (500 سهم).
- المؤسسة الجهوية للإسمنت وسط: 10% (500 سهم).
- مؤسسة الإسمنت ومشتقاته (الشلف): 10% (500 سهم).

¹ محضر تأسيس مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء، المادة 06، الصفحة الرابعة.

وبلغ رأس مال هذه المؤسسة 124.000.000 دج سنة 2020 وقد تم رفعه إلى 288.400.000 دج، سنة 2023.

الفرع الثاني: مهام ونشاطات المؤسسة المستقبلية

تتلخص مهام ونشاطات مركز الدراسات لصناعة مواد البناء في:

أولاً: مهام المؤسسة المستقبلية

تتمثل مهام المؤسسة في الترقية والتطوير وتوفير التكنولوجيا، دعم مؤسسات صناعة مواد البناء، الإسمنت، الآجور... الخ، ومن بين المجالات التي تنشط فيها:

- المركبات الهيدروليكية: الإسمنت.
- المركبات الهوائية: الجبس، الجير.
- السيراميك: الرفيعة والمعقدة.
- التربة المطبوخة أي المسخنة في الفرن.
- الآجور، القرميد.
- الخرسانة.
- الزجاج.

ثانياً: نشاطات المؤسسة المستقبلية

من بين النشاطات التي تقزم بها المؤسسة:

- تجارب المخابرة: تحضير العينات، معالجة وتقرير المواد الأولية، إجراء التحاليل الكيميائية.
- مراقبة الإنتاج: تمر عملية مراقبة الإنتاج بثلاث مراحل هما:
 - ✓ دراسة الحلول الممكنة منذ أن تكون المواد الأولية في شكلها الخام، من أجل معرفة الكمية الممكن إنتاجها خلال السنة ومدى صلاحيتها.
 - ✓ دراسة النوعية من أجل المنافسة الدولية والحفاظ على مكانة المركز عالمياً.
 - ✓ اعتماد نظام القياس وهو نظام المراقبة التقنية الدائم والمستمر لنوعية العتاد.
- مراقبة التقنيات: يقوم المركز بتشخيص المؤسسات في أربع جوانب هي:

✓ المواصفات: على مستوى المعهد الجزائري للمواصفات.

✓ الإثبات: مراقبة تطابق المنتجات.

✓ البحوث الجيولوجيا: تقدير الطبقات المستعملة.

✓ دراسات ومساعدات: دراسة تنبؤية للأسواق المحلية والأجنبية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المستقبلية

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي خاص بها يميزها عن غيرها من المؤسسات ويعبر عن التركيب الداخلي لها من حيث المديريات والأقسام الفرعية، حيث يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في نجاح نشاطها، فالانسجام بين مختلف المديريات يسهل سير عملية التسيير وفق الاستراتيجية المتبعة ويؤدي لتطوير نشاطها من جهة وضبط مكانتها على مستوى السوق.

ومما يلي نقدم الهيكل التنظيمي للمؤسسة والتي تسيير من طرف الرئيس المدير العام حيث يتألف المؤسسة مجلس إدارة مكون من 07 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام ورئيس مجلس الإدارة .

تتكون المؤسسة من مجموعة من المديريات الفرعية لكل منها اختصاص ومهام منوطة بها، نوجزها باختصار فيما يلي:

الفرع الأول: مديرية التطوير والأبحاث

تهتم بالإدارة العلمية والتسيير المالي للهيئة، تبادر وتبرم العقود والمعاهدات بتفويض بهدف تحقيق أعمال البحث والدراسات وإبرام خدمات مع هيئات وطنية أو أجنبية.

كما تبرم بالاشتراك مع مسؤولي الهيئات الخاضعة لسيادته البرنامج السنوي لأعمال البحث العلمي والتنمية التقنية لمواد البناء .

الفرع الثاني: مديرية المالية والمحاسبة

تهتم بتنظيم ومراقبة محاسبة ونتائج المؤسسة تحديد رقم الأعمال الخاص بكل نشاط كما تقوم بتحديد الميزانية الختامية للمؤسسة.

الفرع الثالث: المديرية التجارية

مهامها تطبيق سياسة الإدارة العامة ميمًا يتعلق بالمشتريات، الفوترة وتحديد احتياجات المؤسسة بصفة عامة. كما تتعامل مباشرة مع الزبائن لتلبية حاجاتهم وتشمل هذه الدائرة على مصلحة المبيعات ومصلحة التخطيط والتنسيق.

الفرع الرابع: المديرية التقنية

هي بمثابة النواة وعملها يشترط كفاءة الشركة وتشمل الأقسام التالية:

أولاً: قسم المخبر المركزي:

يقدم مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد البناء من خلال مخابره خدماته المتعلقة بجودة المواد الأولية والمنتجات باحترام المقاييس العالمية وتتعدد هذه المخابر حسب مهامها وهي:

- 1) مخبر الخرسانة والإسمنت: ويحتوي على مخبر الخرسانة مخبر الإسمنت والحصى ومخبر الجبس والجير.
- 2) مخبر الخزف والزجاج: ويغطي المواد الحمراء الخزف والزجاج تتم فيها التجارب على المواد الأولية والمنتجات التامة، إضافة إلى مراقبة وحدات الإنتاج.
- 3) مخبر التحاليل الكيميائية: ويضم المخبر الكيميائي ومخبر التقييم.

ثانياً: دائرة الدراسات ودعم الإنتاج:

وتنقسم إلى مصلحتين:

- 1) مصلحة دعم الإنتاج: وهي تعمل على مراقبة العملية الإنتاجية ابتداء من استخراج المواد الأولية إلى غاية المنتجات التامة الصنع، تشخيص سلسلة الإنتاج لمختلف الورشات وإنشاء ميزانيات الطاقة وتقديم التوصيات من أجل الاستغلال الأمثل لها، كما تقوم بدراسة تأثير العملية الإنتاجية على المحيط والبيئة.
- 2) مصلحة الدراسات والمساعدات: وتضم فرقتين وهما:
 - فرقة الجيولوجية: ودورها هو القيام بدراسات من أجل اكتشاف خصائص المعادن المستعملة كموا الأولية والبحث عن المناجم لاستخراجها.
 - فرقة المناجم: ودورها هو اعداد مشاريع استغلال المناجم من الاستخراج العقلاني للمواد الأولية.

الفرع الخامس: مركز التوثيق والإعلام:

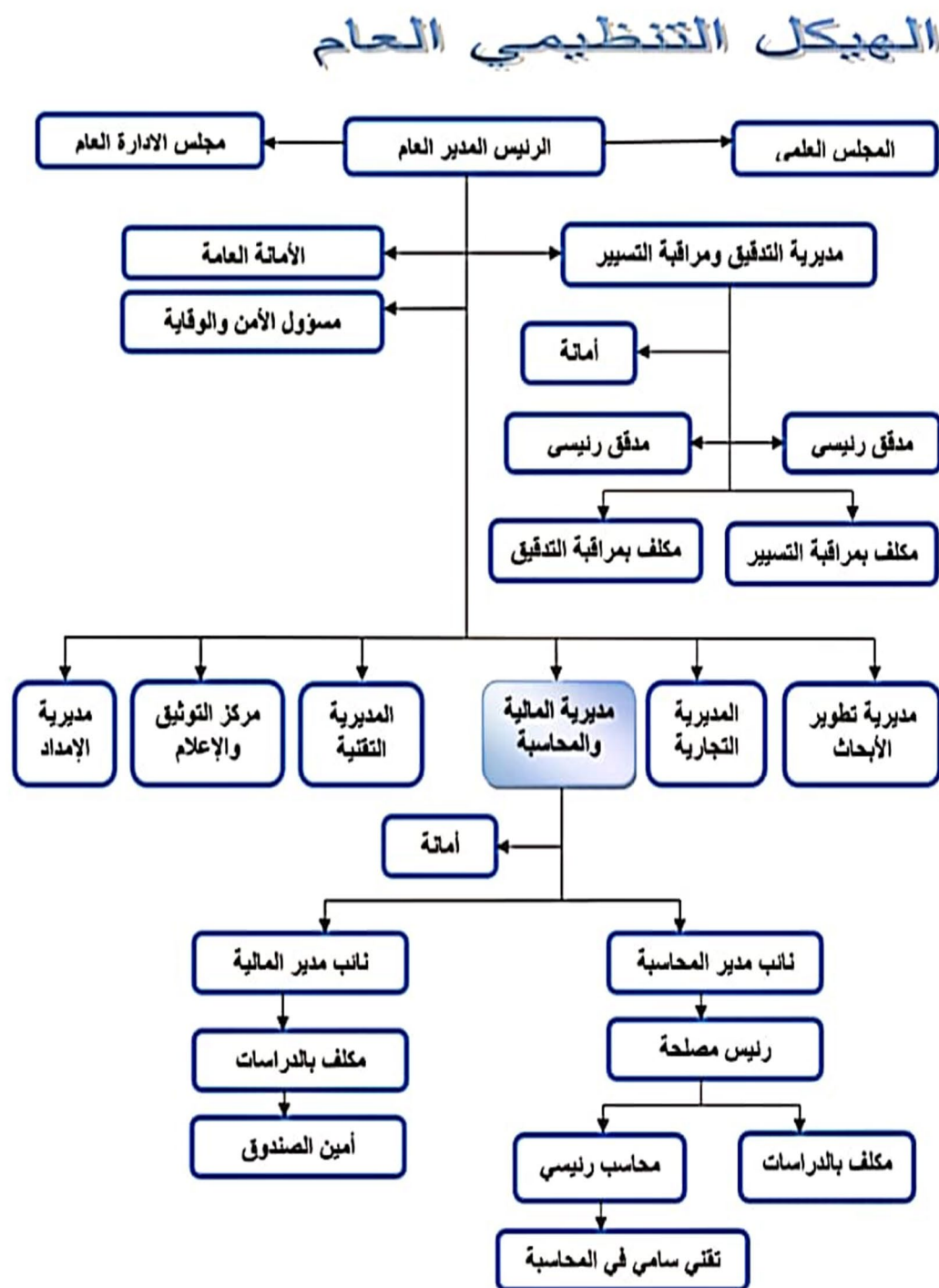
يهتم هذا القسم بكل ما يتعلق بالدراسات والتقارير والمراجع والمجلات التي لها علاقة بقطاع مواد البناء، وتتمثل مهامه في :

- تسيير الوثائق والملفات التقنية.
- تدوين جمع ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطة قطاع مواد البناء.
- تنظيم عمليات التكوين عندما يستدعي الأمر ذلك وتوفير مختلف المعلومات والمستجدات الخاصة بمجال العمل.

الفرع السادس: مديرية الإمداد:

تهتم بالتسيير، التنسيق ومراقبة نشاط المديريات الخاضعة لسلطتها كما تسهر على أن يتم احترام الأحكام والنصوص والسندات السارية المفعول في المؤسسة، كما أنها تنفذ كل الوظائف المتعلقة بمهامها طبقاً للأحكام المحددة في الإجراءات السارية المفعول.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي العام لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: تنظيم مصلحة التدقيق الداخلي في المركز

تحتوي مصلحة التدقيق الداخلي على ما يلي:

الفرع الأول: رئيس المصلحة

وهو المكلف بالمسؤوليات والأنشطة المختلفة داخل المركز والمتمثلة في:

- إعداد البرنامج السنوي لعملية التدقيق والسهل عل حسن سيره، وتبليغ المسؤولين بنتائج عملية التدقيق الميدانية واقتراح التوصيات الضرورية.
- تحضير الخطط العملية لتنفيذ عمليات التدقيق وعرضها على المديرية والإشراف على سير المهام وإضافة بعض المعلومات الضرورية وإرسال التقارير للمديرية العامة.

الفرع الثاني: رئيس المهمة

وهو الذي يتولى:

- الإشراف على عمل المدققين.
- وتقديم النصائح لفريق المدققين.
- وتوزيع المهام على المدققين.

الفرع الثالث: فريف المدققين

وهم المكلفين بالأنشطة والمسؤوليات التالية:

- ضمان الفعالية واحترام نظام الرقابة الداخلية.
- الاطلاع المستمر على طرق التدقيق بما في ذلك المعايير والتطور الحاصل في هذا المجال على المستوى الدولي.
- إعداد برامج مخططات التدقيق وعرضها على مسؤول الدائرة للمصادقة عليها.
- السهر عل حسن سير المهام وتقديم تقارير التدقيق في مواعدها وتحقيق هذه المسؤوليات من خلال إنجاز المهام التالية:

- ✓ تقييم إجراءات التسيير في المركز.
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ مراقبة التسجيلات المحاسبية مقارنة بالقواعد المستعملة.
- ✓ التحقق من الحسابات الختامية مع ما هو موجود فعليا.

المبحث الثاني: واقع التدقيق المالي الداخلي في مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد البناء

سننطلق من خلال هذا المبحث إلى عرض مسار التدقيق الداخلي في مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد البناء، بالإضافة إلى بعض العوائق التي تواجه عملية التدقيق الداخلي في هذا المركز، وهذا بالاعتماد على الوثائق التي أتاحت لنا من داخل المؤسسة والمعلومات المقدمة من طرف المدقق الداخلي.

المطلب الأول: مسار وعوائق التدقيق المالي الداخلي في المركز

سنعرض من خلال هذا المطلب مسار عملية التدقيق الداخلي مع ذكر أهم العوائق التي تواجهها هذه العملية في المركز.

الفرع الأول: مسار التدقيق المالي الداخلي في المركز

يتلخص مسار عملية التدقيق الداخلي في المركز من خلال العناصر التالية:

أولاً: وضع برنامج التدقيق المالي الداخلي

يتم وضع برنامج التدقيق المالي الداخلي في اجتماع مجلس الإدارة ليتم المصادقة عليه وبالتالي يصبح محل إنجاز من طرف دائرة المراجعة، وبعد توقيع البرنامج من طرف الرئيس المدير العام يجب أن يتوفر على ما يلي:

- تاريخ بداية ونهاية المهمة.
 - ذكر الهياكل والدوائر محل التدقيق والمراجعة.
 - الأهداف المرجوة من هذه المهمة.
- وتتم عملية التدقيق بالاعتماد على رسالة المهمة والتي يجب توفرها للسماح للمدقق بمزاولة مهمته وتمضي من طرف مسؤول مصلحة المراجعة وتضمن تلك الرسالة ما يلي:
- مسؤول مهمة المراجعة.
 - المصلحة أو الدائرة التي يتم مراجعتها.
 - الهدف من المراجعة ومدة المهمة.

ثانياً: تنفيذ مهمة التدقيق المالي الداخلي:

تتم عملية مهمة التدقيق الداخلي من خلال مجموعة من المراحل نوجزها فيما يلي:

(1) عملية التنفيذ: بعد القيام بتحديد برنامج التدقيق الداخلي تأتي مرحلة العمل الميداني للمهمة والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع أدلة الإثبات وتتم هذه الخطوة بثلاثة مراحل:

- **مرحلة اجتماع الافتتاح:** يقوم المدقق الداخلي بعقد اجتماع مع مسؤولي القسم التي سيتم مراجعتها من أجل التهيئة الميدانية لعملية المراجعة
- **مرحلة تقسيم المهام:** في هذه المرحلة يتم تقسيم الوظائف والمهام بين فريق المراجعة كل حسب مؤهلاته واختصاصه وذلك لضمان السير العادي لعملية المراجعة .
- **مرحلة العمل الميداني:** تتم هذه المرحلة بعد تقسيم المهام حيث يقوم المدققين بتنفيذ برنامج المراجعة من خلال القيام بإجراء اختبارات والمقارنات من أجل الكشف عن المشاكل والمخالفات وكذا الحصول على الأدلة التي تؤيد وتثبت عملية ونتائج المدقق.

(2) التقرير على مهمة التدقيق المالي الداخلي: هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة التدقيق الداخلي وتتمثل في المراحل التالية:

- **التقرير الأولي:** عند الانتهاء من عملية التدقيق الداخلي يقوم المدققون بإعداد تقرير أولي والذي يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.
- **حق الرد من الأشخاص لمراجعة أعمالهم:** يتم عقد اجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ المهمة والأشخاص لمراجعة أعمالهم من أجل المصادقة على الملاحظات والنتائج السنوية التي توصل إليها فريق التدقيق حيث تكون مدعمة بالأدلة كما يمكن التدخل من طرفهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج من خلال التبريرات والتوضيحات اللازمة.
- **التقرير النهائي:** بعد عقد اجتماع مع الأشخاص لمراجعة أعمالهم يتم إعداد التقرير النهائي ويتم إرساله للرئيس المدير العام لإعلامه بنتائج مهمة التدقيق وكذا التوصيات المقترحة لمعالجة المشاكل والاختلالات التي وجدت أثناء القيام بعملية التدقيق حيث يجب أن يكون التقرير واضح ويتم تقديمه في الوقت المناسب
- **متابعة التوصيات:** بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التوصيات الواجب القيام بها حيث يقوم الرئيس المدير العام بإرسال تقريره للجهة التي تم تدقيقها من أجل القيام بالتصحيحات الواردة في التقرير حيث يقوم المدقق بمتابعة مدى الالتزام بتصحيحها.

الجدول رقم 02: مسار عملية التدقيق المالي الداخلي في مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد

البناء

المراحل	العملية المنجزة	القائم بالمهمة
مرحلة التحضير	التخطيط ↓ الأمر بالمهمة	المدير العام + مسؤول خلية المراجعة
مرحلة العمل في الميدان	اجتماع الافتتاح ↓ المراجعة ↓ اجتماع لإقفال	مسؤول خلية المراجعة + مدير الوحدة
مرحلة التنفيذ والمتابعة	التقرير الأولي ↓ حق الرد من الأشخاص لمراجعة أعمالهم ↓ التقرير النهائي ↓ متابعة التوصيات	مسؤول خلية المراجعة + مدير الوحدة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات المقدمة من المركز.

وفيما يلي سنقوم بعرض برنامج التدقيق السنوي لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء لسنة 2024:

الجدول رقم 03: البرنامج السنوي للتدقيق المالي الداخلي 2024

فترة	الهياكل / الدورة	الغرض / الأهداف	مواعيد تقديم تقرير التدقيق
فيفري	تحت إدارة الموارد البشرية	تدقيق الامتثال لدورة الرواتب: التأكد من الالتزام بالأحكام القانونية (استحقاق المكافأة والتعويضات)	مارس
مارس	قسم المالية والمحاسبة	تدقيق الإقرارات شبه مالية: التدقيق الضريبي والمحاسبي للإقرارات الضريبية الامتثال للإقرارات الضريبية (بما في ذلك الحزمة الضريبية 2023)	أفريل
ماي	المديرية الفرعية للوجستيات	تدقيق دورة الأصول الثابتة: تقييم الأصول الثابتة والإهلاك والإطفاء. الاستحواذ والتخصيص. التحقق من الالتزام بأحكام اللائحة التنظيمية للأصول الثابتة.	جوان
سبتمبر	إدارة الموارد البشرية	تدقيق إدارة السجلات الإدارية: فحص الوثائق المكونة لملفات الموظفين الإداريين (العقود، القرارات، السندات، الإجازات... الخ)	أكتوبر
أكتوبر	المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة	إدارة التدقيق في وظيفة الخزينة: الإمتثال للنفقات (الوثائق التأسيسية والتعويضات وغيرها). فحص بيانات التسوية المصرفية.	نوفمبر
نوفمبر	تحت إدارة الخدمات اللوجستية	تدقيق عملية الشراء: ضمان الامتثال للإجراءات التحكم في طريقة اختيار الموردين.	ديسمبر

المصدر: ترجمة لوثائق داخلية مقدمة من المركز.

الفرع الثاني: العوائق التي تواجه عملية التدقيق المالي الداخلي في المركز

يقوم فريق المديرية الفرعية للتدقيق ومراقبة التسيير بأداء مهامهم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ولكن هذا لا يعني عدم وجود العراقيل والصعوبات التي تعيق الأداء الجيد لمهامهم ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

أولاً: نقص الموارد البشرية

تعاني مديرية التدقيق الداخلي من نقص في الموارد البشرية (مدققين مساعدين، مسؤولي المهمات... الخ)، هذا النقص من شأنه أن يزيد من كثافة الأعمال على المدققين لذا لا بد من توزيعها وتخصيصها، حيث كان من الأحسن زيادة طاقم التدقيق الداخلي مما يسمح بتخصيص وتوزيع أفضل للمهام وبالتالي تحقيق مردودية أكبر.

ثانياً: نقص درجة سيولة المعلومات

هناك ضعف في نظام المعلومات داخل الفروع والوحدات الذي ينتج عنه بطء في حركة المعلومات حيث أنه عندما يقدم المدقق الداخلي على عملية التدقيق ويحتاج فيها مثلاً لسجلات أو دفاتر خاصة بتلك العملية، فإن ذلك يستغرق وقت كبيراً. إما لبطء المصلحة المعنية بتنفيذ الأمر أو نتيجة لعدم وصول البلاغ أصلاً للجهة المعنية وهذا ما يدفع المدقق إما الانتظار لفترات طويلة وبالتالي بذل جهود مضاعفة لأداء مهامه في وقتها المحدد لها. وإما أنه ينتقل من جهة لأخرى لكي يعمل على اكتمال السجلات والدفاتر التي هو بحاجة إليها للقيام بعملية المراجعة.

ثالثاً: الاعتقاد السلبي السائد بين الموظفين

إن الاعتقاد السائد بين الموظفين بأن المدقق الداخلي هو عبارة عن شرطي يقوم بالتفتيش كما أن البعض الآخر يعتقد بأن المدقق الداخلي تكمن مهامه في نقل الأخطاء المرتكبة للمسؤولين والذين بدورهم سوف يعاقبون الجهة المتسببة في الخطأ هذا من شأنه أن يدفع بالموظفين لعدم تزويد المدققين الداخليين بالمعلومات الكافية.

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق المالي الداخلي لعناصر الميزانية في المركز

يقوم المدقق بطلب كم هائل من الوثائق المحاسبية والغير محاسبية التي تسمح له بتوجيه المهمة الموكلة له، والمتمثلة في محضر مجلس الإدارة وقاعدة البيانات المحاسبية، محضر الجمعية العامة، تقرير متابعة ملاحظات محافظ الحسابات الموجودة في تقرير السنة المالية، الجرد المادي للشيكات والمخزونات. وكل ما يتعلق بها مثل: قرار تعيين اللجان التي تقوم بالجرد المادي للقوائم المالية للسنة بالإضافة لمحضر مجلس الإدارة للمصادقة على هذه القوائم المالية. بالإضافة إلى طلب محضر الصندوق وميزان المراجعة في نهاية السنة، والملفات التي تخص تكوين المؤونات (الأخطار، الزبائن، المنح)، هذه الوثائق تسمح للمدقق معرفة توجيه المهمة و معرفة هل القوائم الموضوعه قيد التدقيق ذات مصداقية وتوفر معلومات ذات جودة¹.

الفرع الأول: تدقيق حسابات الأصول

ومن خلال المعلومات المتاحة والمقدمة لنا من طرف المدقق الداخلي عن كيفية التدقيق المالي الداخلي لحسابات بعض الأصول نذكرها فيمايلي²:

أولاً: الحقوق على الزبائن (حساب 411)

فيما يخص الحقوق على الزبائن يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من كل الحسابات المتعلقة بالزبائن والمتمثلة في أرصدة الزبائن، والتسبيقات المتحصل عليها، واقتطاع الضمان، والتأكد بأن كل العمليات مع الزبائن خلال الفترة تم تسجيلها محاسبيا. تقوم كذلك المؤسسة في إطار إعداد القوائم المالية المجمعة بالمقاربة لكل العمليات مع فروع المؤسسة.

ثانياً: المخزونات (حساب 30)

فيما يخص المخزونات فالمؤسسة ليست إنتاجية وإنما اقتصادية خدماتية تقدم خدمات ملموسة، حيث لا نجد فيها الكثير من المخزون السلعي، ولكنها تحتوي على المخزونات التي تستعمل للدراسات في المخابر لذا يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من الوجود الفعلي للمخزون سواء مخزون أول مدة أو آخر مدة وتقدير كمياته والتحقق من ثبات طرق تقييمه، والتأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة. بالإضافة إلى تكوين مؤونات للمخزونات التي لم يستعملها المركز لمدة طويلة.

¹ المعلومات المقدمة من طرف المدقق الداخلي ومراقب التسيير لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء ببومرداس.

²المعلومات المقدمة من طرف المدقق الداخلي ومراقب التسيير لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء ببومرداس.

ثالثا: حسابات بنكية (حساب 512)

لدى المركز 4 حسابات بنكية يتم تسيرها ومتابعتها عن طريق إعداد شهري للمقاربة البنكية ومن خلال هذه الأخيرة يستنتج المدقق ان أرصدة الحسابات صحيحة وسليمة، ومما يؤكد ذلك أيضا طلب المركز شهادة من البنك للرصيد البنكي التي تسمح بتأكيد رصيد حسابها البنكي.

رابعا: حسابات الصندوق (حساب 53)

لدى المركز حساب صندوق مسير من طرف أمين صندوق مخصص عموما لتسديد نفقات المهمة للعمال المبعوثون من طرفها. حيث يقوم هذا المركز في نهاية السنة بالقيام بمحضر موجودات الصندوق لمعرفة هل هناك فروقات مما يؤدي لتسجيلها محاسبيا، وهذا يؤكد أن حساب الصندوق الموجود في القوائم المالية صحيح.

الفرع الثاني: تدقيق حسابات الخصوم

حسب المعلومات التي قدمت لنا نذكر¹:

أولاً: الأموال الخاصة

- يقوم المدقق الداخلي بمعرفة هل كل زيادة او تخفيض في رأس المال قد تم وفق نصوص القانون التجاري.
- هل توزيع النتيجة طبقا لمحضر الجمعية العامة قد تم تنفيذه وفق القانون التجاري والقانون التأسيسي وبشكل عام أن كل تعبير في الأموال الخاصة ناجم عن قرارات الجمعية العامة.

ثانياً: الخصوم غير متداولة (المؤونات)

تلجأ المؤسسة طبقا للاتفاقية الجماعية لتكوين مؤونات مخصصة للتقاعد والتي تقوم بإعدادها مديرية الموارد البشرية وفق العلاقة المحددة من المؤسسة والمكونة من الأجر المرجعي، الزيادة في أجور دوران العمال. وفي هذا الصدد يقوم المدقق بإجراء فحص دقيق للمعلومات الموجودة من حيث التقسيم والتسجيل المحاسبي بما فيها الضرائب المؤجلة.

¹ المعلومات المقدمة من المدقق ومراقب التسيير لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء ببومرداس.

ثالثا: الخصوم الجارية

تقوم المؤسسة في كل فترة بإرسال رسائل تأكيدية لمختلف الهيئات والمؤسسات التي لها التزامات ديون اتجاهها، مما يسمح بالتحقق من أن كل الالتزامات قصيرة الأجل يتم تأكيدها وتسديدها في الوقت.

المبحث الثالث: أثر التدقيق المالي الداخلي على الأداء المالي في مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد البناء

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى معرفة مدى تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء، وذلك باستعراض أهم ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي التي تمس مؤشرات الأداء المالي.

المطلب الأول: ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي ذات الصلة بمؤشرات الأداء المالي

تناولنا في الفصل الأول المؤشرات التي تقيس الأداء المالي للمؤسسة، وفي هذا المطلب نستعرض الملاحظات والتوصيات التي قدمها المدقق الداخلي التي تمس فقط الأداء المالي، وذلك في حدود ما توفر لنا من معلومات عن تقرير المدقق الداخلي لسنة xxx.

الفرع الأول: الملاحظات ذات صلة بمؤشرات الأداء المالي

فيما يلي أهم ملاحظات المدقق الداخلي التي تمكنا من الحصول عليها ذات علاقة بالعناصر المعنية بحساب مؤشرات الأداء المالي.

- (1) وجود جزء من المخزونات بمبلغ ضخم (8.456.703,47 دج) غير مستغل لمدة تزيد عن أربع سنوات.
- (2) للمؤسسة حقوق على بعض الزبائن لم تتمكن من تحصيلها لمدة تزيد عن أربع سنوات، ويقدر مبلغها بحوالي 9.000.000,00 دج.
- (3) وجود حقوق على بعض الزبائن المعسرين بمبلغ 2.500.000,00 دج، حيث تجاوزت مدتها 16 شهرا، وقد أوصى المدقق الداخلي بتسجيل خسارة في هذه الحقوق.

(4) وجود ديون اتجاه بعض الموردين بمبلغ حوالي 53.000.000,00 دج، نشأت قبل سنة 2021، ومنها ما يزيد عمرها عن 10 سنوات لم يتم تسديدها.

(5) وجود تسبيقات مقبوضة من الزبائن مبلغها حوالي 1.300.000,00 دج تعود لما قبل 2021، ومنها ما نشأ قبل سنة 2015.

الفرع الثاني: توصيات المدقق الداخلي ذات صلة بعناصر حساب مؤشرات الأداء المالي

إن الملاحظات السالف عرضها في الفرع الأول أعلاه تحدث أثارا على عناصر حساب مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، وفيما يلي عرضا مختصرا لهذه الآثار في حدود المعلومات والتفاصيل المتاحة لنا.

(1) **بالنسبة للمخزونات الغير مستعملة:** إن وجود جزء من المخزونات غير مستغل لمدة تزيد عن أربع سنوات يؤدي إلى تضخيم في عنصر الأصول المتداولة. وقد أوصى المدقق الداخلي بمعالجة هذه الوضعية وذلك بترصيد هذا الجزء من المخزونات الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول المتداولة، وكذا مجموع صافي الأصول، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة في الأعباء بنفس المبلغ وهو 8.456.703,47 دج.

(2) **بالنسبة للحقوق على الزبائن:** فيما يخص الملاحظات ذات الصلة بالحقوق على الزبائن الذين أعلنوا إفلاسهم ولم تتمكن المؤسسة من تحصيلها وتجاوزت مدتها أربع سنوات، أوصى المدقق الداخلي بإلغاء هذه الحقوق البالغة حوالي 9.000.000,00 دج، مما يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة وارتفاع في الأعباء بنفس المبلغ.

أما الحقوق على الزبائن الذين تجاوزت مدتهم 16 شهرا، فقد أوصى المدقق الداخلي بتسجيل خسارة في هذه الحقوق، مما يعني انخفاض في صافي الأصول الجارية وارتفاع في الأعباء بالمبلغ المعني وهو 2.500.000,00 دج.

(3) **بالنسبة لديون الموردين:** إن ديون الموردين البالغة حوالي 53.000.000,00 دج، والتي بعضها يزيد عمرها عن 10 سنوات، وبالنظر لحيثياتها ومآلاتها فإن الاقتراح المناسب والمنطقي لها هو إلغاء هذه الديون، مما يخفض في الخصوم الجارية ويزيد في الإيرادات بنفس المبلغ.

كما أن التسبيقات المقبوضة من الزبائن منذ أمد بعيد (تعود لما قبل سنة 2015)، والبالغة حوالي 1.300.000,00 دج، فمن المنطقي أن تكون لها نفس المعالجة والأثر لما سبق ذكره بخصوص ديون الموردين.

المطلب الثاني: عرض الميزانية وجدول النتائج لسنة XXX

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض ميزانية مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء للسنة XXX قبل عملية التدقيق وبعدها، بالإضافة لعرض جدول النتائج لنفس السنة.

الفرع الأول: عرض البيانات المالية المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي لسنة XXX

سنعرض البيانات المالية لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء التي لها صلة بحساب مؤشرات الأداء المالي قبل الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي ثم بعد الأخذ بها، مع تجنب عرض تفاصيل محتوى الكشف المالية.

أولاً: عناصر الأصول

تبقى الأصول غير الجارية دون تغيير نظراً لعدم وجود ملاحظات وتوصيات تخصها، بينما الأصول الجارية فتعرف تغيراً بعد الأخذ بملاحظات وتوصيات المدقق، ونلخص هذا التغير فيما يلي:

(1) الأصول غير الجارية: لم تتح لنا عليها أي توصيات وبالتالي تبقى قيمته ثابتة دون تغيير.

(2) الأصول الجارية:

1.2- المخزونات: هناك انخفاض في قيمة المخزونات بالجزء غير المستعمل كما يلي:

$$\text{قيمة المخزونات بعد التدقيق} = 21.105.127,23 - 8.456.703,47 = 12.648.423,76 \text{ دج}$$

2.2- الحقوق على الزبائن: تنخفض هذه الحقوق بمبلغ 11.500.000 دج (9.000.000 2.500.000 +)

$$\text{قيمة الزبائن بعد التدقيق} = 910.505.393 - 11.500.000 = 899.005.393 \text{ دج.}$$

بناء على ما سبق عرضه، يمكن استنتاج أن مجموع صافي الأصول ينخفض بمبلغ 19.956.703,47 دج

(11.500.000 + 8.456.703) يمكننا تلخيص عناصر الأصول المتعلقة بحساب مؤشرات الأداء المالي في الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: عناصر الأصول قبل وبعد التدقيق لسنة xxx

الوحدة: مليون دينار

الأصول	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق
أصول غير جارية	623,13	623,13
أصول جارية		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	21,10	12,65
الزبائن	910,51	899,01
مدينون آخرون	12,47	12,47
الضرائب وما شابهها	17,09	17,09
الخزينة	395,12	395,12
مجموع أصول جارية	1.356,30	1.336,34
مجموع الأصول	1.979,43	1.959,47

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية وملاحظات المدقق.

ثانيا: عناصر الخصوم

1) رؤوس الأموال الخاصة: لم نتح لنا أي ملاحظات ولا توصيات مباشرة تتعلق بعناصر الأموال الخاصة للمؤسسة غير أنه توجد ملاحظات تخص المخزونات والحقوق على الزبائن وديون بعض الموردين تؤثر على رؤوس الأموال الخاصة كما يلي:

- إلغاء المخزونات غير المستعملة يؤدي إلى انخفاض في عناصر الأموال الخاصة بنفس المبلغ 8,456 مليون دينار).
- تسجيل خسارة في قيمة الحقوق على الزبائن المشكوك في تحصيلهم ومنه انخفاض نتيجة السنة قبل الضريبة بمبلغ 2,5 مليون دينار.
- إلغاء الحقوق على الزبائن الذين أعلنوا إفلاسهم يؤدي إلى تخفيض في الأموال الخاصة بنفس المبلغ وهو 9 مليون دينار.
- إلغاء ديون بعض الموردين بمبلغ 54,3 مليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الأموال الخاصة بنفس المبلغ.

(2) **الخصوم غير الجارية:** لم نتمكن من الحصول على أي ملاحظات أو توصيات بشأنها، وعليه تبقى ثابتة دون تغيير.

(3) **الخصوم الجارية:** توجد ديون اتجاه الموردين بمبلغ 53 مليون دينار تزيد مدتها عن عشر سنوات، ومبلغ 1,3 مليون دينار يعود لما قبل 2015، والاقتراح هو إلغاء هذه الديون. وعليه ستخفيض الخصوم الجارية بمجموع هذين المبلغين (54,3 مليون دينار).

بناء على ما سبق، تكون عناصر الخصوم للسنة المعنية (xxx) كما يلي.

الجدول رقم 05: عناصر الخصوم قبل وبعد التدقيق لسنة xxx

الوحدة: مليون دينار

الخصوم	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق
رؤوس أموال خاصة	560,53	594,88
خصوم غير جارية	332,53	332,53
خصوم جارية		
موردون وحسابات ملحقه	144,44	90,14
الضرائب	124,96	124,96
الديون الأخرى	816,95	816,95
مجموع خصوم جارية	1.086,36	1.032,06
مجموع الخصوم	1.979,43	1.959,47

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية وملاحظات المدقق.

الفرع الثاني: عرض جدول النتائج لسنة xxx

نظرا لغياب الملاحظات والتوصيات المباشرة ذات الصلة بعناصر الأعباء والإيرادات؛ فإن عناصر جدول النتائج تبقى دون تغيير، باستثناء خسارة في بعض عناصر الزبائن السالف ذكرها بمبلغ 2.500.000 دج التي يقابلها تسجيل أعباء في الصنف السادس كمخصصات لهذه الحالة ضمن الحساب 681، وهذا يعني انخفاض في نتيجة السنة المالية بنفس المبلغ. وعليه يمكننا وضع جدول النتائج التالي.

الجدول رقم 06: جدول النتائج قبل وبعد التدقيق لسنة XXX

الوحدة: مليون دينار

المبالغ بعد التدقيق	المبالغ قبل التدقيق	البيان
758,99	758,99	المبيعات والمنتجات الملحقة
11,50	11,50	تغير المخزونات والمنتجات مصنعة
747,48	747,48	1- إنتاج السنة المالية
136,35	136,35	مشتريات مستهلكة
87,25	87,25	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
223,60	223,60	2- استهلاك السنة المالية
523,88	523,88	3- القيمة المضافة للاستغلال
383,62	383,62	أعباء المستخدمين
13,67	13,67	الضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
126,50	126,50	4- الفائض الإجمالي من الاستغلال
3,49	3,49	المنتجات العملية الأخرى
6,59	6,59	الأعباء العملية الأخرى
72,15	69,65	مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
0	0	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
52,30	54,80	5- النتيجة العملية
2,2	2,2	منتجات مالية
0	0	أعباء مالية
2,2	2,2	6- النتيجة المالية
54,50	57,02	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
7,16	7,16	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
6,17	6,17	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
10,00	10,00	مشاركة العمال في النتائج
754,23	754,23	مجموع منتجات الأنشطة العادية
710,69	708,19	مجموع أعباء الأنشطة العادية
43,54	46,04	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
43,54	46,04	9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على جدول النتائج وملاحظات المدقق.

المطلب الثالث: أثر توصيات المدقق الداخلي على بعض مؤشرات الأداء المالي

أخذاً في الاعتبار ملاحظات المدقق الداخلي السالف عرضها لسنة X، والتوصيات التي أعقبتها سنحاول في هذا المطلب إبراز الآثار التي تحدثها تلك التوصيات على مختلف مؤشرات الأداء المالي في حدود ما أتيح لنا من معلومات خلال فترة تربصنا.

الفرع الأول: الأثر على مؤشرات التوازن المالي والمديونية

بعض توصيات المدقق الداخلي تؤثر على مؤشرات التوازن المالي والمديونية وهذا ما سنبينه من خلال ما يلي:

أولاً: الأثر على مؤشرات التوازن المالي

فيما يلي سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي قبل وبعد عملية التدقيق للسنة xxx:

1- مؤشرات التوازن المالي للمدى الطويل والمتوسط: فيما يلي جدول لحساب مؤشرات التوازن المالي للمدى الطويل والمتوسط.

الجدول رقم 07: حساب مؤشرات التوازن المالي قبل وبعد عملية التدقيق

الوحدة: مليون دينار

البيان	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق	الفرق
الأصول المتداولة	1.356,30	1.336,34	/
الديون القصيرة الأجل	1.086,36	1.032,06	/
رأس المال العامل	269,94	304,28	34,34
أصول متداولة - القيم الجاهزة	961,18	941,22	/
ديون قصيرة الأجل - خزانة الخصوم	1086,36	1.032,06	/
احتياجات رأس المال العامل	125,18-	90,84-	34,34 -
رأس المال العامل	269,93	304,28	/
احتياجات رأس المال العامل	125,19-	90,84-	/
الخزينة	395,12	395,12	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين 04 و 05.

❖ **رأس المال العامل:** نلاحظ ارتفاع في قيمة رأس المال العامل بعد عملية التدقيق بمبلغ 34,35 مليون دينار، حيث ارتفع من 269,93 مليون دينار إلى 304,28 مليون دينار، أي ارتفاع نسبي بـ 12,72 %.

❖ **الاحتياجات في رأس المال العامل:** من الجدول رقم 07 أعلاه يتبين أن الاحتياج في رأس المال انخفض بـ 34,34 مليون دينار، حيث انخفض من -125,18 مليون دينار إلى -90,84 مليون دينار، أي انخفاض نسبي بـ 27,43 %.

❖ **الخزينة:** بما أن هناك ارتفاع في قيمة رأس المال العامل قابله انخفاض مماثل له في القيمة في احتياجات رأس المال العامل؛ فإن قيمة الخزينة لم تتأثر رغم التغيرات التي حدثت في عناصر الأصول المتداولة، حيث كانت قيمتها 395,12 مليون دينار وبقيت على حالها.

نستنتج مما سبق أن مؤشرات التوازن المالي في المدى المتوسط والطويل تحسنت بعد إدخال التعديلات التي اقترحها المدقق المالي الداخلي، غير أن الخزينة بقيت ثابتة دون تغيير.

2- مؤشرات التوازن المالي للمدى القصير: والمتمثلة في نسب السيولة كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 08: حساب نسب السيولة قبل وبعد عملية التدقيق

الوحدة: مليون دينار أو نسبة مئوية

البيان	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق	الفرق
الأصول المتداولة	1.356,30	1.336,34	/
الخصوم المتداولة	1.086,36	1.032,06	/
نسبة التداول	124%	129%	5%
الأصول المتداولة - المخزون السلعي	1.335,2	1.315,24	/
الخصوم المتداولة	1.086,36	1.032,06	/
نسبة السيولة السريعة	122%	127%	5%
القيم الجاهزة	395,12	395,12	/
ديون قصيرة الأجل	1.086,36	1.032,06	/
نسبة النقدية	36%	38%	2%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم 04 و 05.

❖ **نسبة التداول:** نلاحظ ارتفاع في نسبة التداول بنسبة 5%، حيث كانت نسبتها قبل التدقيق 124% ثم بعد التدقيق ارتفعت إلى 129%.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة السريعة بنسبة 5%، حيث كانت نسبتها قبل التدقيق 122% وبعد التدقيق ارتفعت إلى 127%.

❖ **نسبة النقدية:** نلاحظ ارتفاع في نسبة النقدية بنسبة 2%، حيث كانت نسبتها 36% وارتفعت بعد التدقيق إلى 38%.

تبرز المؤشرات أعلاه تحسن جميع مؤشرات التوازن المالي في المدى القصير (نسب السيولة)، وذلك بسبب العمل بالتعديلات التي قدمها المدقق المالي الداخلي.

ثانيا: الأثر على مؤشرات المديونية

حساب نسب المديونية قبل وبعد عملية التدقيق للسنة XXX من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 09: حساب نسب المديونية قبل وبعد عملية التدقيق

الوحدة: مليون دينار أو نسبة مئوية

البيان	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق	الفرق
الأموال الخاصة	560,53	594,88	/
مجموع الخصوم	1.979,43	1.959,47	/
نسبة الاستقلالية المالية	28%	30%	2%
مجموع الأصول	1.979,43	1.959,47	/
مجموع الديون	141,88	1364,59	/
نسبة القدرة على التسديد	139%	143%	4%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد للجدولين 04 و 05.

❖ **نسبة الإستقلالية المالية:** هناك ارتفاع في نسبتها ب 2%، حيث كانت قبل التدقيق 28% وأصبحت بعد التدقيق 30%.

❖ **نسبة القدرة على التسديد:** ارتفعت هذه النسبة ب 4%، من 139% إلى 143%.

مما سبق نستنتج أن نسب المديونية تحسنت بعد إدخال التعديلات التي اقترحها المدقق المالي الداخلي.

الفرع الثاني: الأثر على مؤشرات الربحية والمردودية

لإظهار تأثير التوصيات على نسب الربحية والمردودية قمنا بحساب ما يلي في حدود ما توفر لنا:

أولاً: الأثر على مؤشرات الربحية

وذلك بحساب نسب الربحية قبل وبعد الأخذ بتوصيات المدقق للسنة XXX:

الجدول رقم 10: حساب مؤشرات الربحية قبل وبعد عملية التدقيق

الوحدة: مليون دينار أو نسبة مئوية

البيان	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق	الفرق
الربح قبل الضريبة	57,02	54,50	/
صافي المبيعات	758,99	758,99	/
هامش الربح الإجمالي	%7,51	%7,18	%00,33-
الربح بعد الضريبة	46,04	43,54	/
صافي المبيعات	758,99	758,99	/
هامش الربح الصافي	%6,06	%5,73	%00,33-
صافي الدخل بعد الضريبة	46,04	43,54	/
مجموع الأصول	1979,43	1.959,47	/
العائد على مجموع الأصول	%2,32	%2,22	%00,1-
صافي الدخل بعد الضريبة	46,04	43,54	/
حقوق الملكية	560,53	594,88	/
العائد على حقوق الملكية	%8,21	%7,31	%00,9-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين 05 و 06.

❖ نسبة هامش الربح الإجمالي: نلاحظ أن النسبة انخفضت بـ 0,33%، حيث كانت 7,51% وصارت 7,18%.

❖ **نسبة هامش الربح الصافي:** لقد انخفضت بنسبة 0,33%، حيث كانت قبل التدقيق 6,06% وأصبحت 5,73% بعد التدقيق.

❖ **نسبة العائد على مجموع الأصول:** كانت هذه النسبة 2,32% وأصبحت 2,22%، حيث أنها انخفضت بنسبة 0,1%.

❖ **نسبة العائد على حقوق الملكية:** نلاحظ أن النسبة انخفضت بـ 00,9%، حيث أن هذه النسبة كانت 8,21% وأصبحت 7,31%.

الملاحظ أن المؤشرات أعلاه "نسب الربحية" تراجعت وذلك نظرا للتعديلات التي أوصى بها المدقق الداخلي.

ثانيا: الأثر على مؤشرات قياس المردودية

فيما يلي سنقوم بحساب نسب المردودية قبل عملية التدقيق وبعدها لسنة XXX:

الجدول رقم 11: حساب نسب المردودية قبل وبعد عملية التدقيق

الوحدة: مليون دينار أو نسبة مئوية

البيان	المبالغ قبل عملية التدقيق	المبالغ بعد عملية التدقيق	الفرق
النتيجة التشغيلية مجموع الأصول	54,80 1979,43	52,30 1959,47	/
نسبة المردودية الاقتصادية	2,76%	2,66%	00,1-1%
النتيجة الصافية الأموال الخاصة	46,04 560,53	43,54 594,88	/
نسبة المردودية المالية	8,21%	7,31%	00,9%-
النتيجة الصافية رقم الأعمال خارج الرسم	46,04 758,99	43,54 758,99	/
نسبة المردودية التجارية	6,06%	5,73%	00,33%-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 04 و 05 و 06.

❖ **نسبة المردودية الاقتصادية:** نلاحظ أن النسبة تراجعت بنسبة 0,01%، حيث أنها كانت قبل الأخذ بتوصيات المدقق 2,76% وأصبحت بعد توصيات المدقق 2,66%.

❖ **نسبة المردودية المالية:** نلاحظ انخفاض في نسبتها بـ 0,9%، حيث كانت نسبتها قبل التدقيق 8,21% وبعد التدقيق انخفض إلى 7,31%.

❖ **نسبة المردودية التجارية:** هذه النسبة انخفضت بـ 0,33% بعد الأخذ بتوصيات المدقق، إذ أنها كانت 6,06% وصارت 5,73% بعد التدقيق.

تفصح نتائج المؤشرات أعلاه بأن مردودية المؤسسة تراجعت بعد إدخال التوصيات التي قدمها المدقق المالي الداخلي.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بدراسة حالة في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء فرع بومرداس، وذلك بحساب مؤشرات الأداء المالي التي أتاحت لنا عليها البيانات وكانت موضوع ملاحظات وتوصيات المدقق المالي الداخلي. وبالنظر لشح هذه الملاحظات التي تمكنا من الحصول عليها فإنه لم نتمكن حساب كل مؤشرات الأداء المالي التي عرضناها في الفصل النظري.

من خلال عمليات الحساب والتحليل التي أجريناها في هذا الفصل تمكنا من استنتاج أن ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي ساهمت في تحسين بعض المؤشرات وتراجع أخرى. مما يعني أن للمدقق الداخلي دور مهم في قياس الأداء المالي للمؤسسة. وباتباع جميع التوصيات التي يقدمها ستحقق المؤسسة حتما أهدافها بكفاءة وفعالية.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة هو التعرف على عملية التدقيق المالي الداخلي وتأثيره على الأداء المالي.

يحظى التدقيق الداخلي بأهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية إذ يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في تحسين الأداء المالي، من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية وتحسين فعالية اتخاذ القرارات المالية. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إبراز العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي، وتحليل تأثير تحسين عمليات التدقيق الداخلي على تحقيق أداء مالي متميز. حيث هناك علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي، فالتدقيق الداخلي يعمل على اكتشاف الغش والأخطاء وتقديم التوصيات من أجل تصحيحها. أما الأداء المالي فهو يعتمد على القوائم والمعلومات المالية وتحليلها بمؤشرات قياس الأداء المالي وذلك لتوضيح مدى تحقق الأهداف واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة معالجتها.

من خلال إجراء دراستنا التطبيقية في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء ببومرداس، أتاحت لنا بعض توصيات المدقق الداخلي التي كان لها تأثير على بعض عناصر الميزانية وأيضاً عناصر جدول النتائج، وعند حسابنا لمؤشرات الأداء المالي اعتماداً على القوائم المالية (الميزانية وجدول النتائج) قبل وبعد توصيات المدقق الداخلي لاحظنا أن هناك تغيرات في قيم المؤشرات. فمنها ما أبرز تحسناً في الأداء المالي للمؤسسة ومنها أبرز خلاف ذلك.

تشير الدراسة إلى أن تعزيز دور التدقيق الداخلي وتطويره، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات ويمكن أن يساهم في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى فرضية خاطئة لأن التدقيق الداخلي لا يسعى فقط للحفاظ وحماية الممتلكات من التلاعب والأخطاء، رغم تأثيره الإيجابي على المؤسسة.

الفرضية الثانية صحيحة حيث أن الأداء المالي يعتبر انعكاساً للوظيفة المالية التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من التركيز على أهدافها المسطرة.

الفرضية الثالثة هي فرضية صحيحة كون أن التدقيق الداخلي يؤثر على الأداء من خلال توجيهات ونصائح المدقق الداخلي.

نتائج الدراسة

بعد الدراسة والتحليل، وما تم عرضه في الفصلين الأول الذي كان نظرياً، والثاني الذي تضمن دراسة ميدانية، تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- التدقيق المالي الداخلي وظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى في المؤسسة الاقتصادية.
 - يساهم التدقيق المالي الداخلي في تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية.
 - أن يكون المدقق الداخلي ذو نظرة مستقبلية، ليعمل على التحقق والتدقيق في مدى تنفيذ الأداء فعلياً مقارنة بالأداء المخطط مسبقاً.
- نتائج الفصل التطبيقي:
- يساهم التدقيق المالي الداخلي في مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء فرع بومرداس في حماية ممتلكاتها من خلال الدقيق المعمق والآني الذي يقوم به المدقق الداخلي.
 - من خلال حساب مؤشرات قياس التوازن المالي قبل وبعد التدقيق الداخلي يظهر لنا أن المركز يتمتع بوضعية مالية جيدة وأنها متوازنة مالياً.
 - من خلال حساب نسب المديونية نستنتج أنها تحسنت بعد الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي.
 - من خلال حساب نسب الربحية والمردودية نلاحظ أنها تراجعت بعد الأخذ بتوصيات المدقق وهذا يدل على أن توصيات المدقق الداخلي أثرت على النتائج.

الاقتراحات

- العمل على تطوير مصلحة التدقيق وذلك بتكوين فريق عمل بدلا من القيام بمهمة التدقيق الداخلي من طرف شخص واحد.
- توفير الموارد البشرية الكافية لوظيفة التدقيق المالي الداخلي في مركز الدراسات لصناعة مواد البناء ببومرداس.
- ضرورة وجود قسم التدقيق الداخلي داخل مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء، مستقل بذاته يعمل على كشف الانحرافات والأخطاء وأخذ التوصيات والاقتراحات التي أدرجها المدقق الداخلي في تقريره بعين الاعتبار من قبل الإدارة العليا من أجل مساعدتها على اتخاذ القرارات السليمة.

آفاق الدراسة

يعتبر موضوع دور التدقيق المالي الداخلي في تحسين الأداء المالي موضوع حساس وذو أهمية في المؤسسة، وبالتالي لا يمكن حصر هذا الموضوع في دراسة واحدة فقط، رغم الجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة إلا أنه لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل، لكنه يمكن أن يكون جسر يربط بين البحوث السابقة ويضيف لها بعض المستجدات لإثرائها. ولهذا نقترح المواضيع التالية:

- دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- طرق ممارسة التدقيق المالي الداخلي لإضافة قيمة للمؤسسة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

1. بعداش عبد الكريم، محاسبة عامة 1، جامعة امحمد بوفرة بومرداس، الجزائر، 2019.
2. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، (الناحية النظرية والعلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
3. خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي من النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
4. عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، المرحلة الخامسة /قسم المحاسبة، الطبعة الثانية، الموصل، العراق، 1999.
5. علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات على ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2015.
6. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.
7. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات-الإطار النظري والممارسة التطبيقية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. محمد الخطيب محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، طبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2000.
10. محمد الفيومي، عوض لبيب، المراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998.
11. مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
12. نصر صلاح محمد، "نظرية المراجعة"، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للطباعة والنشر والترجمة والنشر، ليبيا، 2011.
13. وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية-مدخل عملي تطبيقي-، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.

14. يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

• الأطروحات والمذكرات

1. دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج إنذار باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006.

2. شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

3. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية- دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وجازم حسن وشركائهم-محاسبون قانونيون- وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت والاستثمارات في الجمهورية اليمنية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

4. عمر على كامل الدوري، التطور التاريخي للتدقيق-منظور اقتصادي سياسي-، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة والتدقيق، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2014.

• المجلات والمقتنيات

1. جمال الدين سلامة، أثر تغير رأس المال العامل واحتياجاته على ملائمة المؤسسة دراسة تطبيقية لمجمع صيدال، الجزائر، مجلة المدير مجلد 09، عدد 03، 2022.

2. فريدة أمزال، عبد الكريم شداي، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة، مجلة الإقتصاد الصناعي "خزارتك"، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2022.

3. مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة الاستشراف الاقتصادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2021.

4. يوسف محمد حسين قوازة، "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر"، المجلة العربية للبحث العلمي، بلدية الجرش الكبرى، العدد 50، 2022.

• المحاضرات

1. بعداش عبد الكريم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018/2017.

• الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/29، القرار مؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brahim Sansi, Analyse financière, édition ChihaB, Alger, 1996.
2. G. Depallen, j. P. Johard, gestio financière de l'entreprise, 10ème édition, sirey, paris, 1990.
3. Jacques Renard, Préface de Luis Gallois, « Théorie et pratique de l'audit interne », 7 édition, Éditions d'og » nisa''on EYROLLES, Paris, 2010.
4. Jean Michel derlareau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, DUNOD, Paris, 1999.

ثالثا: مراجع الأنترنت:

1. المديونية، 26/04/2024 <https://www.daftra.com>، على 21:05.

رابعا: مراجع أخرى

1. الوثائق الداخلية المقدمة من طرف مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.
2. محضر تأسيس مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.
3. المقابلات الشفوية مع المدقق ومراقب التسيير لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.

الملاحق

2024

PLAN D'audit 2024

Période	Structures/Cycle	Objet/OBJECTIFS	Dates de remise du rapport d'audit
Février	Sous direction ressources humaines	➤ Audit de conformité du Cycle paie • S'assurer du respect des dispositions légales et conventionnelles (l'ouverture des droits des primes et indemnités) - Audit des déclarations parafiscales	Mars
Mars	S/Direction Finance et Comptabilité	➤ Audit fiscal et comptable des déclarations fiscales • Conformité des déclarations fiscales (y compris la liasse fiscale 2023)	Avril
Mai	Sous-direction logistique/ S/DFC	➤ Audit du Cycle immobilisations • Evaluation des immobilisations, amortissement et dépréciation Acquisition, dotations... • Vérifier le respect des dispositions du SCF régissant les immobilisations).	Juin
Septembre	S/D RH	➤ Audit gestion des dossiers administratifs • Examen des pièces constitutifs du dossiers administratifs du personnel (contrats, décisions, titres de congés ...etc)	Octobre
Octobre	Sous /Direction Finance et Comptabilité	➤ Audit Gestion de la fonction trésorerie • Conformité des dépenses (pièces constitutives, habilitations ...etc), • Examen des états de rapprochement bancaire)	Novembre
Novembre	Sous direction logistique	➤ Audit du processus achat • S'assurer du respect de la procédure • Le contrôle de la méthode de sélection des fournisseurs • Respect des différents seuils d'approbation	Décembre



2.1 : Bilan (Actif) :

BILAN (Actif)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	N	N - A
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	3.2.1-3	5 627 427,40	3 259 369,91	2 368 057,49	1 073 266,73
Immobilisations corporelles				0,00	
Terrains	3.2.1-3	3 378 613,08		3 378 613,08	3 378 613,08
Bâtiments	3.2.1-3	232 353 686,06	207 226 029,47	25 127 656,59	33 377 461,73
Autres immobilisations corporelles	3.2.1-3	655 255 866,59	496 628 304,89	158 627 561,70	168 290 667,90
Immobilisations en concession				0,00	
Immobilisations encours	3.2.1-3	366 003 076,73	1 174 800,00	364 828 276,73	363 792 763,96
Immobilisations financières				0,00	
Titres mis en équivalence				0,00	
Autres participations et créances rattachées				0,00	
Autres titres immobilisés				0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	3.2.1-3	860 000,00		860 000,00	780 000,00
Impôts différés actif		57 209 284,10		57 209 284,10	52 443 976,85
TOTAL ACTIF NON COURANT	4.1.1	1 320 687 953,96	708 288 504,27	612 399 449,69	623 136 750,25
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		22 029 103,42	1 586 611,68	20 442 491,74	21 105 127,23
Créances et emplois assimilés					
Clients	3.2.5.1	842 602 492,26	26 689 132,88	815 913 359,38	940 066 415,93
Autres débiteurs	3.2.5.3	795 922 537,51	12 302 077,35	783 620 460,16	910 505 393,00
Impôts et assimilés	3.2.5.2	21 987 179,65	0,00	21 987 179,65	12 465 118,41
Autres créances et emplois assimilés		24 692 775,10	14 387 055,53	10 305 719,57	17 095 904,52
Disponibilités et assimilés				0,00	
Placements et autres actifs financiers courants		425 828 671,75		425 828 671,75	395 128 862,78
Trésorerie	4.1.2.2	425 828 671,75		0,00	395 128 862,78
TOTAL ACTIF COURANT	4.1.2	1 290 460 267,43	28 275 744,56	1 262 184 522,87	1 356 300 405,94
TOTAL GENERAL ACTIF	4.1	2 611 148 221,39	736 564 248,83	1 874 583 972,56	1 979 437 156,19

CETIM /RAPPORT DE GESTION

2.2 : Bilan (Passif) :

BILAN (Passif)				N - 4
LIBELLE	NOTE	IV		
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis		288 400 000,00		124 000 000,00
Capital non appelé				
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4.2.1	419 437 195,41		390 495 709,14
Ecart de réévaluation				
Ecart d'équivalence (1)				
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		48 507 122,84		46 041 486,27
Autres capitaux propres - Report à nouveau	4.2.1	-7 017 728,35		
Part de la société consolidante (1)				
Part des minoritaires (1)				
TOTAL I	4.2.2	749 326 589,90		560 537 195,41
PASSIFS NON-COURANTS				
Emprunts et dettes financières		357 347 183,43		164 400 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		2 054,31		2 341,35
Autres dettes non courantes				
Provisions et produits constatés d'avance	3.4.3	177 647 867,61		168 135 252,98
TOTAL II	4.2.2	534 997 105,35		332 537 594,33
PASSIFS COURANTS:				
Fournisseurs et comptes rattachés	3.2.5.5	97 569 992,31		144 440 026,31
Impôts	3.2.5.6	115 815 408,54		124 969 866,49
Autres dettes	3.2.5.4/7	376 874 876,46		816 952 473,65
Trésorerie passif				
TOTAL III	4.2.3	590 260 277,31		1 086 362 366,45
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	4.2	1 874 583 972,56		1 979 437 156,19

CETIM /RAPPORT DE GESTION

الملحق رقم 04: جدول النتائج لسنة ن / ن - 1 لمركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء

2.3 : Compte de Résultats (par nature) :

COMPTE DE RESULTATS/NATURE			
LIBELLE	NOTE	IV	N-4
Ventes et produits annexes		662 629 303,43	758 990 106,96
Variation stocks produits finis et en cours			-11 504 835,93
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	4.3.1	662 629 303,43	747 485 271,03
Achats consommés	4.4.1	-86 790 816,23	-136 350 159,72
Services extérieurs et autres consommations	4.4.2	-75 959 718,65	-87 252 389,70
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-162 750 534,88	-223 602 549,42
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	4.3.2	499 878 768,55	523 882 721,61
Charges de personnel	4.4.3	-363 774 783,32	-383 623 634,78
Impôts, taxes et versements assimilés	4.4.4	-11 289 705,58	-13 672 286,65
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	4.3.3	124 814 279,65	126 586 800,18
Autres produits opérationnels		15 047 720,44	3 498 086,86
Autres charges opérationnelles		-1 981 856,28	-6 590 185,46
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	4.4.6	-83 320 933,84	-69 659 164,62
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 861 638,46	970 935,26
V- RESULTAT OPERATIONNEL	4.3.4	59 420 848,43	54 806 472,22
Produits financiers		68 789,19	2 277 713,36
Charges financières		-748 109,07	-57 240,29
VI-RESULTAT FINANCIER	4.3.5	-679 319,88	2 220 473,07
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		58 741 528,55	57 026 945,29
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	-7 163 044,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		4 765 594,29	6 177 584,98
Intéressement des travailleurs		-15 000 000,00	-10 000 000,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	4.3	682 607 451,52	754 232 006,51
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	4.4	-634 100 328,68	-708 190 520,24
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	4.3.6	48 507 122,84	46 041 486,27
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.3.6	48 507 122,84	46 041 486,27

CETIM /RAPPORT DE GESTION

البناء

2.1 : Bilan (Actif) :

BILAN (Actif)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET N-1	NET N-2
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	3.2.1.3	4 104 707,40	3 031 440,67	1 073 266,73	1 212 559,97
Immobilisations corporelles					
Terrains	3.2.1.3	3 378 613,08		3 378 613,08	3 378 613,08
Bâtiments	3.2.1.3	230 882 556,06	197 505 094,33	33 377 461,73	43 037 099,79
Autres immobilisations corporelles	3.2.1.3	638 277 812,76	469 987 144,66	168 290 667,90	129 275 279,84
Immobilisations en concession					
Immobilisations en-cours	3.2.1.3	364 987 563,96	1 174 800,00	363 792 763,96	359 329 453,81
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	3.2.1.3	780 000,00		780 000,00	600 000,00
Impôts différés actif		52 443 976,85		52 443 976,85	46 264 808,68
TOTAL ACTIF NON COURANT	4.1.1	1 294 835 230,11	671 698 479,86	623 136 750,25	583 097 815,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		22 695 748,48	1 590 621,25	21 105 127,23	14 634 165,55
Créances et emplois assimilés		964 323 701,81	24 257 285,88	940 066 415,93	915 560 259,27
Clients	3.2.5.1	920 375 623,35	9 870 230,35	910 505 393,00	891 736 019,39
Autres débiteurs	3.2.5.3	12 485 118,41	0,00	12 485 118,41	10 943 888,69
Impôts et assimilés	3.2.5.2	31 432 960,05	14 387 055,53	17 045 904,52	12 880 351,19
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		395 128 862,78		395 128 862,78	350 174 077,39
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	4.1.2.2	395 128 862,78		395 128 862,78	350 174 077,39
TOTAL ACTIF COURANT	4.1.2	1 382 148 313,07	25 847 907,13	1 356 300 405,94	1 280 388 502,21
TOTAL GENERAL ACTIF	4.1	2 676 983 543,18	697 546 386,99	1 979 437 156,19	1 863 466 317,38

البناء

2.2 : Bilan (Passif) :

BILAN (Passif)			
LIBELLE	NOTE	N-1	N-2
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		124 000 000,00	124 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4.2.1	390 495 709,14	329 895 977,66
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		46 041 486,27	74 523 321,61
Autres capitaux propres - Report à nouveau	4.2.1		7 660 409,87
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	4.2.2	560 537 195,41	536 070 709,14
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		164 400 000,00	
Impôts (différés et provisionnés)		2 341,35	758,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	3.4.3	166 135 252,98	145 610 646,47
TOTAL II	4.2.2	332 537 594,33	145 611 404,64
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	3.2.5.5	144 440 026,31	119 757 493,47
Impôts	3.2.5.6	124 969 865,49	118 690 329,31
Autres dettes	3.2.5.4/7	816 952 473,65	943 330 380,82
Trésorerie passif			
TOTAL III	4.2.3	1 086 362 366,45	1 181 784 203,60
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	4.2	1 979 437 156,19	1 863 466 317,38

البناء

2.3 : Compte de Résultats (par nature) :

COMPTE DE RESULTATS /NATURE			
LIBELLE	NOTE	N-1	N-2
Ventes et produits annexes		758 990 106,96	653 879 430,32
Variation stocks produits finis et en cours		-11 504 835,93	-31 624 066,03
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	4.3.1	747 485 271,03	622 255 364,29
Achats consommés	4.4.1	-136 350 159,72	-83 201 188,37
Services extérieurs et autres consommations	4.4.2	-87 252 389,70	-70 576 321,62
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-223 602 549,42	-153 777 509,99
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	4.3.2	523 882 721,61	468 477 854,30
Charges de personnel	4.4.3	-383 623 634,78	-309 705 471,28
Impôts, taxes et versements assimilés	4.4.4	-13 672 286,65	-12 162 017,33
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	4.3.3	126 586 800,18	146 610 365,69
Autres produits opérationnels		3 498 086,86	2 457 073,50
Autres charges opérationnelles		-6 590 185,46	-2 423 766,30
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	4.4.6	-69 659 164,62	-55 668 261,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		970 935,26	616 114,30
V-RESULTAT OPERATIONNEL	4.3.4	54 806 472,22	91 591 525,58
Produits financiers		2 277 713,36	1 069 368,56
Charges financières		-57 240,29	-6 635,09
VI-RESULTAT FINANCIER	4.3.5	2 220 473,07	1 062 733,47
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		57 026 945,29	92 654 259,05
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-7 163 044,00	-653 323,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 177 584,98	-7 477 614,44
Intéressement des travailleurs		-10 000 000,00	-10 000 000,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	4.3	754 232 006,51	626 397 920,65
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	4.4	-708 190 520,24	-551 874 599,04
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	4.3.6	46 041 486,27	74 523 321,61
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.3.6	46 041 486,27	74 523 321,61

CETIM /RAPPORT DE GESTION

